

الدولة القومية غير المرنة والمواطنة المرنة في الوطن العربي

ساري حنفي (*)

أستاذ مشارك في علم الاجتماع، الجامعة الأميركية في بيروت.

مقدمة

لا يمكن النظر إلى عودة اللاجئين إلى بلدهم الأصلي باعتبارها شأنًا يتعلق بحق (Right) العودة فقط، بل هي أيضاً شأن يتعلق بطقوس (Rites) العودة. فعلى الرغم من أهمية خيار العودة وضرورته، فهذه العودة، التي تبدو صيرورة «طبيعية»، وبالتالي «سلسلة»، تُعتبر إحدى الرؤى التبسيطية لعملية العودة إلى الوطن، التي تسكن مخيال العديد من اللاجئين والسياسيين الفلسطينيين. ولا يمكن فهم هذه العودة إلا بوضعها ضمن السياق الأكبر لحراك الفلسطينيين عبر الحدود أو حول الحدود. فالشبكات والعلاقات مع الآخرين باعتبارها رأسماً اجتماعياً، على سبيل المثال، تحمل من الأهمية ما يحمله شعور الحنين إلى المكان، في عملية فهم الهجرة الطوعية والهجرة القسرية وهجرة العودة.

وإذا اعتمدنا الأفكار المعقّمة المأخوذة من منهجيات معرفية متعدّدة تتناول الحدود والتخوم والشبكات الاجتماعية، يصبح بالإمكان تحليل المضامين المتشعبة لبعض العوامل الاقتصادية – الاجتماعية والثقافية المؤثرة في هجرة/ عودة فلسطينية نهائية و/ أو في حراك الفلسطينيين داخل/ خارج المنطقة. التخوم هنا هي تخوم رمزية وثقافية واجتماعية، وهي تشكّل جغرافية معرفية (Cognitive) أو ذهنية تؤثر في الروابط عبر القومية التي تصل بين الجاليات الفلسطينية المختلفة وتصوغ هويتها. وفوق ذلك، أدت كتامة (Impermeability) بعض الحدود إلى خلق وإعادة ابتداء تخوم جديدة من الاختلاف والتمايز بين الجاليات المذكورة: أولاً، كانت النتيجة الحتمية لتهجير اللاجئين وفصلهم عن ديارهم الأصلية، ظهور تخوم جديدة فصلت بينهم وبين المجموعات التي بقيت في المكان. ثانياً، عزّز رسم الحدود الجيوسياسية وإعادة تعديلها خلال الفترة (١٩٤٨ – ١٩٦٧) نشوء التخوم المذكورة. ثالثاً وأخيراً، يستتبع عبور الحدود التي تفصل اللاجئين عن ديارهم الأصلية، ظهور

(*) أودّ التعبير عن الامتنان للأشخاص الذين قرأوا النسخ الأولى من هذه الدراسة وناقشوا معي الأفكار الواردة فيها، وخصوصاً سايكو سيجاتي (Seiko Sugita)، وفرانسواز دي بلير (François de Belair)، وأودي سينول (Aude Signoles)، وجلال الحسيني.

علاقات قوة وصراعات تؤدي إلى ترسيخ التخوم بين المجموعات (باريزو، ٢٠٠٨). بعض التخوم يبقى، وبعضها الآخر يجري ابتداعه، وبعضها يظل في الذاكرة: هذا هو عبء الحدود في هذه المنطقة المفتتة من العالم.

تتناول الدراسة الحالية بصورة مباشرة وغير مباشرة، تداعيات حراك الشعب الفلسطيني خلال السنوات الستين التي انقضت منذ الهجرة الأولى عام ١٩٤٨، والهويات المختلفة التي طوّرها الفلسطينيون في هذه الفترة. حدثت عدة موجات من هجرة اللاجئين نتيجة تنامي القوة الإسرائيلية، رجال/نساء فلسطينيين، وأحياناً عائلات فلسطينية، إلى دول الوطن العربي وخارجه سعيًا وراء تحسين ظروفهم الاقتصادية، وحراك الأفراد عبر الحدود للاستفادة من التباينات الموجودة على طرفي حدود ما. ومع كل تلك الموجات من الهجرة، نلمس حيناً للعودة إلى المكان الأصلي الذي انطلق منه المهاجر.

تهدف الدراسة الحالية، استناداً إلى مواد جمعت طوال أربعة عشر عاماً خلال مقابلات غير مهيكلة (Unstructured Interviews) مع فئات مختلفة من الفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي الشتات، لمناقشة التفاعل بين ثلاثة عوامل مفتاحية تؤثر في تكوين «الإحساس بالفلسطينية» (Palestinianness)، وسوف يكون لها تأثير في صيرورة العودة، وهي: الحدود الجغرافية، والتخوم الاجتماعية، وسياسات الدول القومية (Nation-states) في المنطقة. وسوف أستفيد من مناقشة التفاعل بين العوامل المذكورة لوصف:

١ - العلاقة الإشكالية بين الشتات والمركز (الأراضي الفلسطينية المحتلة) في حركة العودة النهائية الحالية للاجئين الفلسطينيين وغياب الشتات كفضاء اجتماعي.

٢ - مرونة الاستراتيجيات عبر القومية التي يتبناها الفلسطينيون، سواء كانوا مواطنين، أو لاجئين، أو عائدتين حاليين، أو مهاجرين عابرين.

٣ - تصلب سياسات الدول القومية في المنطقة. فعلى سبيل المثال، تتفاعل السلطة الوطنية الفلسطينية سلباً مع الممارسات عبر القومية للفلسطينيين بدل تسهيلها لهم، وما من شك في أن هذا الوضع سيكون له مضامين في ما يخص حل مشكلة اللاجئين.

والموقع أن النموذج الحالي للدولة القومية، القائم على «ثالث» القومية - الدولة - الأرض، لا يسمح بالإتيان بحل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين. ينبغي إذاً وضع تصور مفاهيمي لنموذج جديد من الدولة القومية يقوم على أساس الحدود المرنة، والمواطنة^(١) المرنة، وانفصال من نوع ما بين القومية والدولة، أي ما أدعوه بدولة قومية امتدادية (Extra-territorial Nation-state). وهذا نموذج بنيوي من الدولة القومية، وهو يمثل نموذجاً متوسطاً بين «الدولة القومية ذات الحيز الجغرافي المحدد» (Territorially-based Nation-State)، وبين «الدولة القومية غير المعرفة جغرافياً» (De-territorialized Nation-state). وما

(١) في هذه الورقة أميز بين الجنسية والمواطنة. فالمواطنة أفهمها بالمعنى الذي أعطته الأدبيات الفرنسية، وهي الحصول على كافة الحقوق الاقتصادية - الاجتماعية والمدنية في بلد الإقامة، حتى ولو كان الفرد لا يحمل جنسية.

من شك في أن الأمر يستدعي إعادة النظر في التصنيفات السياسية/القانونية التقليدية في الشرق الأوسط من أجل إيجاد حلّ لمشكلة اللاجئين في الدول التي يشكّل فيها اللاجئون، أحياناً، ثلث عدد السكان. كما تُعتبر إعادة النظر هذه مهمة من أجل معالجة مسألة هوية وحرّك شعب بأكمله.

المنهجية التي اتبعتها في هذه الدراسة هي الربط بين الهجرة الطوعية والهجرة القسرية، بما أن التخوم التي يضعها الباحثون بين النوعين لا تجد لها تبريراً على الدوام. طرحت الدراسات الحديثة حول الهجرة الدورانية (Circular) (Cassarino, 2008)، والهجرة عبر القومية (Transnationalism) (Basch, Nina and Cristina, 1994)، والشتات، والدراسات الثقافية، والتهجين (Hybridity)، وفكرة وجود صلة تحليلية بين تجربة الهجرة، وتجربة الإبعاد (Exile)، وهجرة العودة. تقول ليزا مالكي (Malki, 1995: 514) إن التهجير (Displacement) والوضع في المكان (Emplacement) يُنظر إليهما كنتاجين تاريخيين ومشروعين لانهائيين. وتهدف المنهجية المذكورة أيضاً إلى تفكيك مفهوم أرض الوطن (Homeland) وصيغة الدولة القومية. فأى تفكير بحق وسوسيلوجية العودة ينبغي له أن يتوجه إلى معنى وصحة النظريات الكلاسيكية حول السيادة والديمقراطية والدولة والمواطنة. ويحمل العديد من الدراسات الوظيفية (Functionalist) تداعيات فعلية في ما يخص شكل التدخل في أزمات اللاجئين. على سبيل المثال، دعمت الرؤى الوظيفية لهوية لا تكتمل، إلا إذا كانت متجذّرة في أرض وطن محدّدة جغرافياً، الافتراض القائل إن سيادة الدولة كما نعرفها هي جزء من النظام الطبيعي أو الضروري للأمر (Malki, 1995).

أولاً: ثلاثة عوامل مفتاحية

١ - الحدود

شكّلت الأوضاع الإنسانية المتعددة السائدة بين الفلسطينيين موضوعاً للعديد من الدراسات (حنفي، ٢٠٠٨)، وتراوحت الأوضاع المذكورة ما بين القرى التي قسمتها حدود من نوع «الخط الأخضر» (خط هدنة عام ١٩٤٩) إلى نصفين (توتري، ٢٠٠٨)، والسكان من أصل فلسطيني الذين فُصلوا عن جذورهم الفلسطينية (حنفي، ٢٠٠٨ ج؛ باريزو، ٢٠٠٨) ويسعون حالياً إلى إرساء أسس حياتهم وحياء أطفالهم خارج فلسطين، بل خارج الوطن العربي بكامله (الأعرج، ٢٠٠٨). ثمة جهود فعلية وحقيقية تُبذل للعودة إلى فلسطين من قِبَل مجموعات مثل العائدين من مسؤولي السلطة الوطنية الفلسطينية، والشباب (تميمي، ٢٠٠٨) والخبراء المهرة (حنفي، ٢٠٠٨ ب). بالتالي، هناك أدوار كبيرة تؤديها الحدود الجغرافية والتخوم – سواء منها التخوم التي يسعى الناس إلى عبورها، وتلك التي تخلقها الصيرورات السياسية الأشمل حول السكان الموجودين (كالخط الأخضر، ودار الفصل العنصري الإسرائيلي الجديد). الناس، من جهة، يتحركون، ومن جهة أخرى يطوّرون استراتيجيات بقاء للتعامل مع «ظلال الخطوط» السياسية الجديدة التي تعيق حراكهم الدوراني. وتتحوّل بعض الحدود «الباهتة» (الخط الأخضر، على سبيل المثال) بمرور الزمن

إلى خطوط «غامقة»، وتتباعد العلاقات التكافلية. ويشكّل الإدراك بوجود حرية الحركة والحرمان منها جزءاً من القاعدة السوسولوجية الضرورية لفهم الخيارات المتعلقة بهجرة العودة، أي الهجرة باتجاه فلسطين الجغرافية، إن لم تكن هجرة باتجاه الموطن الأصلي ذاته. خلال الفترة التي سبقت إنشاء جدار الفصل العنصري الإسرائيلي، الذي بدأ إنشاؤه عام ٢٠٠٥، كانت المناطق الفلسطينية مجزأة ومفتتة. وأدى ذلك إلى إعاقة بعض أنماط الحراك التي نشأت منذ توقيع اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ («إعلان المبادئ»). وبما أن الوضع الفلسطيني يظلّ في حالة دفق لا ينقطع، علينا ألا ننسى هذه اللحظة التاريخية أثناء قراءة المقالة الحالية.

وفي حين نجد أن بعض الفلسطينيين تمكّنوا من العودة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، في ظلّ السلطة الوطنية الفلسطينية أو بأساليب أخرى، هناك فلسطينيون آخرون قيّدت تحركاتهم بسبب التغييرات التي طرأت على خريطة فلسطين الداخلية، كما أن هناك فلسطينيين آخرين، موجودين خارج فلسطين، يترقبون مغادرة الوطن العربي بكامله. ولكن إحدى الروابط الرئيسة التي تربط بين الفلسطينيين، في جميع الأوقات، هي القرابة. وهذا ما يدفعنا إلى سبر ودراسة الشبكات الاجتماعية، والقرابية منها بالتحديد، التي تربط الفلسطينيين خارج فلسطين والفلسطينيين داخل الأراضي الفلسطينية وإسرائيل، باعتبارها إحدى العوامل التي تسهّل العودة. ويقودنا ذلك إلى العامل الثاني: التخوم الاجتماعية.

٢ - التخوم الاجتماعية

توجد حدود جغرافية، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى، توجد روابط قرابية. وغالباً ما تتضمن تلك الروابط القرابية بعداً اقتصادياً، بما أن الفعاليات الاقتصادية تتموضع (Embedded) ضمن الشبكات القرابية. تعبير التموضع (Polanyi, 1957; Granovetter, 1985) يعني أن التعاملات الاقتصادية المتنوعة تدرج ضمن بنى اجتماعية وسياسية شاملة تمارس تأثيراً على نتائج تلك التعاملات. بالتالي، لا يمكن فهم التعاملات الاقتصادية الفلسطينية دون الإشارة إلى الوضع الاجتماعي والقانوني للجاليات الفلسطينية. وبعبارة أخرى، تعكس الخيارات الفلسطينية، بشأن مكان وكيفية الهجرة، الروابط الاجتماعية بقدر ما تعكس الأساس المنطقي الاقتصادي.

من الوجهة التقليدية، كان يجري تحليل تشتت شعب ما، نتيجة الهجرة القسرية، باعتباره عاملاً يسهم في خلق شبكات عبر قومية. وضمن هذا المنظور، ينبغي أن يشجع استهلال عملية سلمية ما إعادة تأسيس روابط اقتصادية محلية ودولية، بعد فترة مديدة من الصراع. ومن خلال الإفادة من الروابط الحالية مع المجتمع في أرض الوطن، يمكن لمواقع الشتات أن تمارس تأثيرات مهمة على عملية صياغة وإنشاء شبكات اقتصادية جديدة، لكن الخطاب السائد حول شبكات الشتات يميل إلى المبالغة بهذا الشأن، ليصل أحياناً إلى مستويات خيالية. فلم يتوجّه الاهتمام الكافي إلى غياب الشبكات أو إلى الشبكات التي تم تقطيع أوصالها نتيجة المعوقات الهيكلية (إغلاق الحدود بين الدول، أو توتر العلاقات الدبلوماسية، أو انقطاع العلاقات بعد فترة طويلة من الانفصال، وإلى ما

هنالك). والواقع أن التواجد بين عاملين ووسط حراك دوراني لا يشير بالضرورة إلى نمط حياة عبر قومية. فمبدأ الهجرة العابرة للحدود القومية متجذر أيضاً في حركات التبادل الواسعة، وفي الأساليب الجديدة في التعاملات، وتعدّد الأنشطة خارج الحدود القومية (Grillo, Riccio and Salih, 2000: 6).

٣ - سياسة الدولة القومية

تتبدى أزمة الدولة القومية الحديثة، في ما يخص التعامل مع اللاجئين، غالباً عند مستويات عديدة مختلفة. وفي ما يتعلق بهدف الدراسة الحالية، سوف أركز على ثلاثة من تلك المستويات:

أ - عند المستوى الأول أو التشريعي، الذي يحكم العلاقة بين المواطنة والدولة، يستطيع الحاكم، كما يقول كل من كارل شميت (Carl Schmitt) وجورجيو أغامبين (Giorgio Agamben) (Agamben, 1997)، إعلان حالة الاستثناء. وفي هذه الحالة، لا يعود الحاكم خاضعاً لأحكام الدستور الذي يمكن تقويض مكانته أو تعطيله. ويتحول هذا التعليق المؤقت إلى ترتيب سياسي وفضائي دائم. وهكذا يصبح الاستثناء هو القاعدة، وبالتالي يجري تعطيل المكانة الوجودية (الأنطولوجية) (Ontological) للسكان كرعايا قانونيين. ويستطيع الحاكم تحويل/منح الجنسية إلى قطاعات كاملة من السكان، جاعلاً منهم لاجئين دون دولة. وإذا كان نزع الجنسية عن عدة مجموعات إثنية في أوروبا في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية قد حصل منذ مدة طويلة، فإن هذه السياسة ما تزال تطبق على نحو متكرر في هذه المنطقة. فقد أدت سياسة الاستثناء الإسرائيلية في القدس إلى تحويل جميع السكان الفلسطينيين هناك إلى مقيمين مؤقتين، عليهم أن يثبتوا طوال الوقت أن القدس هي مركز حياتهم. كما أن الطرد الجماعي للاجئين الفلسطينيين من ليبيا (عام ١٩٩٥)، وافتقار اللاجئين الفلسطينيين في لبنان إلى الحقوق المدنية والاقتصادية - الاجتماعية، يُعتبران مثالين على استخدام الحاكم لحالة الاستثناء لتعطيل مكانة جماعات معينة غير المرغوب فيها من السكان.

ب - المستوى الثاني يتعلق برغبة الحاكم في تحديد هوية الدولة بقومية معينة أو بدين معين. وقد أثارت شعارات من نوع «إسرائيل دولة يهودية» و«الأردن أولاً» هذه المشكلة، من حيث إن قطاعات مهمة من السكان تكتسب عن طريق الهجرة (سواء أكانت قسرية أو طوعية)، جنسية أخرى، وولاء آخر، وموطناً آخر، وأرض وطن أخرى. ويتحول أسلوب تحديد الدولة القومية إلى موقع إقصائي لتلك القطاعات أو اصهار قصري.

ج - المستوى الثالث يتعلق بالسؤال عن المستفيد من الحقوق في الدولة القومية. لقد طور المفهوم الكلاسيكي للدولة القومية حقوقاً للمواطنين، لا حقوقاً للكائنات الإنسانية. وقد أشارت حنة أرندت (Hannah Arendt)، على نحو لافت، منذ مطلع خمسينيات القرن العشرين إلى أنه لا مكان للكائن الإنساني خارج نطاق الدولة القومية. ثمة حقوق للمواطنين، لا حقوق للإنسان. ولكي تتمتع بحقوق، عليك أولاً أن تكون مواطناً. فاللاجئ والإنسان الذي

لا ينتمي إلى دولة لا يتمتعان بالحق في أن يكون لهما حق، بل إن وضعهما الوجودي وما يحققانه من منافع منوطان بالأجهزة التأديبية التابعة لقوات الشرطة وقوات الأمن. ولا ينفرد الشرق الأوسط وحده بهذه المسألة، إذ يجري استثناء أعداد متزايدة من اللاجئين من الحماية القانونية في بعض الدول الأوروبية، مع بقائهم خاضعين لسلطتها البيروقراطية. ويبقى وضع اللاجئين حساساً في تلك البلدان حتى بعد اكتساب الجنسية. فهم معرضون لخطر الحرمان من حقوق المواطنة بسبب أية جريمة أو أي نشاط يستدعي المساءلة.

إن التفاعل بين تلك العوامل الثلاثة – الحدود، والحواجز الاجتماعية، وسياسة الدولة القومية – سيتدرك تأثيره في تكوين هوية (Identitarian Configuration) الفلسطينيين وحركتهم المستقبلية في نهاية المطاف.

ثانياً: ممارسات عبر قومية: المرونة والضعف

يقترح المفاوضون الفلسطينيون، كما في حال مبادرة جنيف، وعلى أساس حلّ الدولتين، بحيث تكون كل دولة هي لشعب واحد ذات ولاء واحد، حلاً يعتمد على إحصاء عدد اللاجئين في مكان بعينه، ومنحهم بضعة أشهر ليقرّروا مصيرهم. لكن الأفراد يتبنون حراكاً دورانياً يعتمد على التنقل جيئةً وذهاباً بين الأمكنة، وهذا يتضمن أكثر من عودة، ويفضلون الاحتفاظ بمواطنة مرنة وجوازات سفر متعددة حتى ولو اختاروا في نهاية المطاف الاستقرار في مكان واحد. ويبين مسح أجراه «المركز الفلسطيني للسياسة واستطلاع الرأي» عام ٢٠٠٣ أن ٦٠ بالمئة من الفلسطينيين ممن يريدون العودة إلى إسرائيل يرغبون في حمل جنسية الدولة الفلسطينية، ويرغب ٢ بالمئة فقط في حمل الجنسية الإسرائيلية، ويفضل شخص من كل أربعة أشخاص من مجموع العينة حمل كلتا الجنسيتين.

وإذا كان تكديس جوازات السفر الأجنبية بالنسبة إلى بعض رجال الأعمال كثيري الأسفار هو مسألة «ملاءمة وثقة» في أزمنة تتسم بالتقلبات السياسية، فإنه بالنسبة إلى معظم الفلسطينيين المقيمين في الخارج هو مسألة بقاء. فجواز السفر، بالنسبة إلى أولئك الذين لم يحصلوا طيلة حياتهم على جواز سفر، واضطروا إلى أن يتدبروا أمورهم بوثيقة سفر، يشكّل دلالة وضمانة للتواصل مع الأسرة ومع أسواق العمل. وبناء على ذلك، وفي حين ينطوي النموذج الكلاسيكي لدراسات هجرة العودة على تصور لهذه الهجرة، باعتبارها عودة نهائية، يمكن أن يتوسع مفهوم العودة ليشمل صيغة تكون «بين بين». وقد زوّدتنا دراسات الهجرة العابرة للقومية بإطار مفاهيمي ممتاز لتحليل تجارب المهاجرين الذين يختارون الحياة بين العوالم المختلفة. ويتميز هذا الشكل الحديث من اللجوء والهجرة بالمشاركة الفعالة في الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية في كل من بلد الأصل والبلد المضيف، كما يوفر خيارات جديدة لحلّ القضية الفلسطينية. وقد أكد مسح أجراه مركز اللاجئين والشتات شمل عام ٢٠٠٠، أن هناك مستويات للعلاقات بين الأقارب في الخارج التي تتنوع حسب الفضاء والوقت وكنتيجة لإرادة المهاجرين، لكن هناك روابط كثيفة تتواجد على الدوام بين الفلسطينيين، ولا سيما بين من هم داخل الأراضي الفلسطينية

المحتلة، وذلك بالمقارنة بفلسطينيي الداخل. ويشير ذلك إلى أن المستقبل سيحمل معه نمطاً عابراً للقوميات من هجرة العودة، أكثر مما سيحمل عودة نهائية، وأن الشبكات القرابية سوف تيسّر هذا الحراك.

في هذا الجزء من الدراسة سوف أتناول بالبحث بعض الممارسات عبر القومية للمهاجرين العابرين/العائدين الفلسطينيين. وفي حين يطبّق العائدون بدقة نموذج العودة النهائية، يُطلق اسم المهاجرين العابرين على أولئك الذين يعودون أو يختارون صيغة بين – بين، مع المحافظة في الوقت نفسه على صلات قوية مع البلد السابق. سوف أتناول ثلاثة عناصر:

١ – تجربة عبور الحدود.

٢ – الشبكات عبر القومية الضعيفة في مناطق جغرافية معيّنة من الشتات.

٣ – صعوبة الانخراط في الحياة السياسية في الوطن العربي. وسوف تكشف تلك العناصر الثلاثة ممارسات عبر قومية مرنة، رغم إشكالياتها.

١ – هجرة دورانية وصيغة بين – بين

شكّلت الهجرة سمة بارزة ودائمة لحياة الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨ (Hilal, 2006)، لكن هذه الهجرة هي هجرة دورانية بامتياز. وتعتبر أهم سمة للمجموعة موضوع البحث في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والمؤلفة من رجال أعمال، ورياديين (Entrepreneurs)، ومهنيين (سواء أكانوا، أم لم يكونوا، مرتبطين ببرنامج نقل المعرفة خلال المواطنين المغتربين (TOKTEN) المنبثق عن برنامج التنمية في الأمم المتحدة (UNDP))، هي أن السواد الأعظم منهم يحمل أكثر من إقامة. فقد احتفظ الذين أتوا للعيش فعلاً في الأراضي الفلسطينية بتصاريح إقامتهم السابقة في الخارج. وكانت نسبة ٤٢ بالمئة فقط ممن أجريت معهم مقابلات (أو ممن جرى تحليل بياناتهم) يحملون الهوية الفلسطينية (التي تمنح حاملها وضعاً وطنياً، لكنها في الوقت نفسه تتسبّب لمن يحملون جنسية ثانية بمجموعة من المشاكل القانونية والمشاكل المتصلة بالحراك في تعاملهم مع الحكومة الإسرائيلية). أما نسبة ١٢ بالمئة، فكانت لديهم تصاريح إقامة لمدة عام واحد، و٤٦ بالمئة لديهم فقط تأشيرة سياحية من الحكومة الإسرائيلية لمدة ثلاثة أشهر. وعلى الرغم من هذا الوضع القانوني والسياسي المتزعزع في الأراضي الفلسطينية، فإن نسبة ٦٢ بالمئة ممّن أجريت معهم مقابلات صرّحوا بأنهم أقاموا في فلسطين لمدة تجاوزت الستة أشهر. في حين إن نسبة ٣٨ بالمئة فقط قضوا أكثر من ستة أشهر في الخارج. أما السواد الأعظم منهم (٦٧ بالمئة)، فقد قضوا أربعة أشهر على الأقل (وليس بالضرورة متتابعة) في الخارج، وهو ما يُظهر ارتفاع نسبة الحراك الدوراني.

وفي ما يخصّ الهجرة من الأراضي الفلسطينية، نلاحظ ازدياد الرغبة في الهجرة خلال الانتفاضة الثانية. فقد أُجبرت الاضطرابات السياسية العديد من رجال الأعمال والمهنيين على نقل مركز حياتهم إلى الخارج، أي أنهم احتفظوا بمنازلهم وبعائلاتهم و/أو

بجزء من أعمالهم داخل الأراضي الفلسطينية، لكنهم انتقلوا إلى العيش في الخارج. وتشير التقديرات إلى أن ١٠٠,٠٠٠ فلسطيني غادروا الضفة الغربية إلى الأردن أو إلى دول غربية اعتباراً من عام ٢٠٠٠ (Sletten and Pederson, 2003: 31). واستناداً إلى بعض المقابلات التي أجريتها، كان الذين غادروا يعانون وجود نزاع مديد منخفض الشدة، وتركوا الأراضي الفلسطينية بسبب أحداث كانت وشيكة، وليس لأنهم أُجبروا فعلياً من قبل الاحتلال الإسرائيلي. وقد أظهر مسح أجراه مركز الدراسات التنموية في الأراضي الفلسطينية، عام ٢٠٠٧، أن «نسبة تقدر بـ ٣٢ بالمئة من المشاركين في المسح عبّروا عن رغبتهم في الهجرة، وهو ما يعكس زيادة على السنوات السابقة. وقالت نسبة ٤٤ بالمئة تقريباً من الشباب، بين ١٨ – ٢٩ عاماً، إنهم يفضلون الهجرة لو توفرت لهم فرصة السفر. وكان معظم هؤلاء من الذكور العازبين» (Lubbad, 2008). ويُظهر ذلك وجود احتمال لحركة جغرافية بين صفوف اللاجئين الفلسطينيين مستقبلاً، إما بصورة هجرة إلى الخارج أو عودة إلى الوطن.

وإلى جانب الوضع الخاص نوعاً ما لرجال الأعمال الفلسطينيين، تُظهر الأسر الفلسطينية نفسها خصائص العيش نفسها بصيغة «بين – بين». فعلى رغم استمرار نمط الزواج الداخلي (Endogamic) في الأراضي الفلسطينية (Johnson, 2006)، تظهر الدراسات الميدانية الأخيرة مقطوعاً (Profile) لشبكات مبعثرة داخل الأسرة النووية في الأراضي الفلسطينية، ولكن ليس في إسرائيل (حنفي، ٢٠٠١). فقد تعيش الأمهات والأولاد في بلد ما، ويعيش الأزواج والآباء ويعملون في بلد آخر، وربما عاش الأجداد والأقرباء الأكثر بعداً في مكان ثالث. فالسياسة الإسرائيلية الخانقة التي تحكم لم تشمل العائلات تخلق وضعاً تتبعثر فيه العائلات بسبب الأوضاع القانونية (Abu-Mukh, 2007). وقد تشير تجربة العائلة المبعثرة إلى أن العودة لن تشمل بالضرورة العائلة بكاملها، وخصوصاً في السنوات الأولى.

٢ - شبكات عبر قومية ضعيفة

يُظهر تحليلي لشبكات الجاليات الفلسطينية في الشتات أشكالاً عديدة من التشبيك (Networking) مع تنوع درجات المؤسسة (Institutionalization): فغالباً ما تدار الشبكات العائلية عن طريق المجالس الأسرية، والنوادي/الجمعيات «القروية» (التي ما تزال تؤدي دوراً مهماً في الولايات المتحدة الأمريكية)، والشبكات القومية والدينية ذات النزعة القومية التي غالباً ما تتبع المنظمات الشعبية المرتبطة بمنظمة التحرير الفلسطينية، أو بحماس وبمحيطها. لكننا نلاحظ في أوروبا وأمريكا الشمالية وجود شبكات فوق وطنية (Supra-national) ذات نشاط مكثف تقوم على أساس الالتزام العربي أو الديني، وتضم مجموعات عربية متنوعة ذات جنسيات مختلفة. وقد أدى إغلاق الحدود والانفصال المديد إلى تمزق الشبكات العائلية. ويرى إسماعيل لباد (Lubbad, 2008)، استناداً إلى مسح أجراه المركز الفلسطيني للسياسة واستطلاع الرأي عام ٢٠٠٦، أن التحويلات المالية تتناسب عكساً مع العمر، ومع طول الإقامة في الخارج. وقد بيّنت في دراسة سابقة (حنفي، ٢٠٠١)، أن قيمة التحليل الشبكي تكمن في قدرته على التعرّف على الروابط الرسمية وغير الرسمية، وفي الإبقاء، في الوقت نفسه، على التمييز بين الانتماء المؤسساتي والانتماء الشبكي. فكون المرء

عضواً في مؤسسة، مثل الاتحاد العام للطلبة الفلسطينيين في فرنسا، مثلاً، لا تنطوي آلياً على فكرة وجود روابط اجتماعية أو غير اجتماعية حميمة مع باقي الأعضاء تدوم لفترة أطول من مدة الاجتماع السياسي. فالبور التركيفية لحركات التعبئة الوطنية أو ذات النزعة الوطنية في العديد من الدول الغربية، هي في واقع الأمر نتاج شبكات ما دون وطنية (Infra-national) (النوادي القروية، مثل نادي بيت لحم ونادي بير زيت) وشبكات فوق وطنية (Supra-national) (شبكات قائمة على أساس إسلامي/مسيحي ومسجد/كنيسة). وإذا كانت شبكة إنترنت تشكّل من الناحية الفعلية بيئة أساسية جديدة تقوم على الواقع الافتراضي، فلا بد من أنها ستمارس تأثيراً ملحوظاً في تفعيل الشبكات المذكورة، وذلك استناداً إلى دراساتي الميدانية (حنفي، ٢٠٠٨ ج). وقد وصف مانويل كاستيل (Manuel Castells)، مستلهماً تقنيات المعلومات الجديدة، المجتمع الشبكي بأنه تحوّل من المجموعات الاجتماعية إلى الشبكات الاجتماعية. لكن الشبكات المذكورة لا هي بالواضحة ولا هي بالحيادية (Latour, 1999). ويشير زيغمونت (Bauman, 2003) إلى أن الناس يتحدثون غالباً عن الروابط والارتباط، بدل أن يرووا تجاربهم وآمالهم بلغة التواصل والعلاقات. فبدل الحديث عن العلاقات الحميمة، يفضل الناس الحديث عن الشبكات. وبخلاف العلاقات والشراكات، التي ترمز إلى المشاركة المتبادلة التي تتجاوز التباعد، نجد أن الشبكات ترمز إلى مصفوفة من الارتباط والانفصال المتزامنين. ففي الشبكة، يُعتبر الارتباط والانفصال خيارين شرعيين متساويين يتمتعان بالقدر نفسه من الأهمية. وتشير الشبكات إلى لحظات من «التواصل» (Being in Touch) تتخللها فترات من التجوال الحرّ. وفي الشبكة، يجري الارتباط لدى الطلب، ويمكن قطع الارتباط حسب الرغبة. يعكس هذا الوصف تاريخ العديد من الشبكات التي تأسست في الأراضي الفلسطينية (مثل شبكة العلماء والخبراء المغتربين الفلسطينيين (Palesta)، التي تعمل على ربط الشتات بالمركز من خلال السايبرفضاء (Cyberspace). هذا أيضاً يعني وجود روابط سياسية (تضامن، هبات، وإلى ما هنالك)، لكنه لا يعني وجود روابط اجتماعية.

ويمكن تفسير ضعف الشبكات الفلسطينية عبر القومية بمشاكل الحركة بين دول العالم (تجربة الفلسطينيين المؤلة عند عبور الحدود)، وبارث وضعية اللاجئ الذي يحمله الشتات الفلسطيني، الذي يستمر في كونه سبب الوضع القانوني الهش في الدول المضيفة، كما سبب في ما يلي. وتتمثل إحدى المشاكل الأساسية بمركز الثقل الضعيف للشباب الفلسطيني.

٣ - مخاطر المشاركة في ممارسة النشاطات السياسية في الدول العربية

كانت قناعاتي الدائمة هي أنه إلى جانب مسؤولية إسرائيل عن اللاجئين الفلسطينيين، فإن الطريقة التي يُعامل بها أولئك اللاجئون في بعض البلدان العربية، ولا سيما لبنان، لا يمكن وصفها إلا بالمخالفة لكافة المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وقد واجه المهاجرون العابرون الفلسطينيون صعوبات في ممارسة النشاطات السياسية داخل الدول المضيفة،

وخصوصاً البلدان العربية. والمفارقة أن الشتات الفلسطيني أظهر مشاركة أكبر في الجو السياسي والعملية السياسية في البلدان الغربية. وهذا مؤشر على هشاشة الوضع القانوني الذي يعيشه اللاجئون الفلسطينيون، عموماً، في البلدان العربية المضيفة، وعلى خوف الأنظمة العربية من الذوات الإثنية. وهذه الفرضية الأخيرة تستحق أن تُشرح بشيء من الاستفاضة. واستناداً إلى أعمال بيير بورديو (Bourdieu, 1998)، يمتلك الفاعلون الاجتماعيون أشكالاً مختلفة من الرأسمال: اجتماعي، رمزي، ثقافي، إثني وإلى ما هنالك. وما يهم بورديو هو الرأسمال الاجتماعي الذي يعكس مكانة اقتصادية واجتماعية، والذي يُستخدم في الدينامية الدائمة الرامية إلى تعزيز تلك المكانة (Bourdieu, 2000). ويحاول الناس من خلال أنشطتهم الاستراتيجية مراعاة أنواع الرأسمال وتحويل بعضها إلى رأسمال اجتماعي. لكن دور الدولة حاسم هنا. ويعتقد بول طبر وفريقه (Tabar, Forthcoming) أن دور الدولة يكمن في المصادقة على أشكال الرأسمال ووضع «أسعار الصرف» الخاصة بالتحويل. وهذه عملية حاسمة، ليس فقط بسبب الأساليب المتبعة لهيكله مجالات السلطة الاجتماعية ذات الشأن – المجال السياسي، المجال التشريعي، وإلى ما هنالك (Bourdieu, 1998: 41) – بل أيضاً لأن العملية المذكورة تصوغ أشكال التحويل في الحياة اليومية. مع ذلك، تبدو البلدان العربية كما لو أنها تعيق تحويل رؤوس أموال اللاجئين الإثنية والرمزية إلى رأسمال اجتماعي عن طريق خفضها لسعر الصرف، إما بتجريم الأجنب أو بحصر اللاجئين في منطقة حزام البؤس، وإلى ما هنالك. وتشكّل عملية الإفراط في إظهار اللاجئين بمظهر إجرامي، أو الإفراط في إخفائهم من مشهد المدينة، جوهر السياسة التي تتبعها الدولة إزاء اللاجئين.

في الأردن وسورية ومصر، يعاني الفلسطينيون صعوبات جمّة لدى محاولتهم ممارسة بعض الأنشطة السياسية، ويُعتَبَرُون متدخلين في الشؤون الداخلية والمحلية. يقول مريد البرغوثي في سيرته إن: «الغريب هو الشخص الذي يجدد تصريح إقامته. هو الذي يملأ النماذج ويشترى لها الطوابع. هو الذي يتعين عليه تقديم البراهين والأدلة... ولا تعنيه التفاصيل الصغيرة في شؤون القوم أو سياستهم «الداخلية» في الدولة التي يجد نفسه فيها، لكنه أول من تقع عليه عواقبها. قد لا يفرحه ما يفرحهم، لكنه يخاف عندما يخافون. فهو دائماً «عنصر دخيل» في المظاهرات، حتى ولو لم يغادر بيته في ذلك اليوم» (Bourdieu, 1998: 3). ولكن، في سورية والأردن، كانت الانتفاضة الثانية مناسبة لبعض المنظمات الفلسطينية لكي تعبئ الجماهير الفلسطينية في الدولتين.

قد تكون الصورة قاتمة، إلا أن الفلسطينيين وجدوا، رغم ذلك، طرقاً للمشاركة في الشؤون السياسية في البلدان المضيفة، مستخدمين غالباً «السياسة الناعمة» (Soft Politics) لكي يشاركوا بطريقة غير مباشرة في الأنشطة السياسية في تلك البلدان، حتى ولو لم تكن تلك الأنشطة ذات طبيعة إثنية (متعلقة بالجمالية الفلسطينية (Communitarian)). ومن البلدان العربية التي كان من السهل ممارسة السياسات اللاإثنية (Non-communitarian) فيها، مصر والأردن. في الأردن، سَمَحَ الحصول على الجنسية، رغم طبيعتها المؤقتة، للأردنيين من أصل فلسطيني، بالمشاركة في جميع الانتخابات. مع ذلك، ثمة تمييز في ما

يخصّ توزيع المناطق الانتخابية. فالمنطقة الانتخابية في مخيم الوحدات وجبل ناصر، مثلاً، يقطنها نحو ربع مليون شخص، وليس لها سوى أربعة ممثلين. نجد في المقابل أن مناطق أخرى في الجنوب لها خمسة وعشرون نائباً. أما في سورية ولبنان، حيث تمارس المخيمات الفلسطينية نوعاً من الاستقلالية، فقد نجح الفلسطينيون إلى حدّ ما في المشاركة في النشاط السياسي الوطني الفلسطيني. ولقد حرمت كلٌّ من مصر والأردن الفلسطينيين منذ زمن طويل من إمكانية تنظيم العمل السياسي على أساس قومي. وفي الأردن، ورغم أن العديد من قادة الاتحادات المهنية للمهندسين والأطباء والمحامين يتحدرون من أصل فلسطيني، فإن التنظيمات الفلسطينية الوحيدة الممكنة تقوم على أساس «الدواوين القروية»، نظراً إلى أنها تتبع أسس التنظيمات العشائرية نفسها المسموح بها هناك. وفي سورية، ونظراً إلى مشاركة الفلسطينيين في العمل السياسي كأعضاء في حزب البعث الحاكم، ثمة تسامح بشأن تواجد بعض الفصائل السياسية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية وحماس، لكنها تخضع للإشراف والمراقبة الدقيقين. وفي لبنان أدت الفصائل الفلسطينية دوراً رئيساً في الحرب الأهلية التي اندلعت هناك (وخصوصاً خلال الفترة (١٩٧٦ - ١٩٨٢))، وكانت النتيجة تهميش الفلسطينيين سياسياً واجتماعياً. فكثير من اللبنانيين، كما يقول الياس خوري، يحبون فلسطين، لكنهم يكرهون الفلسطينيين. أما في دول الخليج النفطية، التي لا يُسمح فيها للمهاجرين بالمشاركة في أية أنشطة سياسية، سواء كانت ذات طبيعة إثنية أو غير إثنية، تبقى الجاليات الفلسطينية لامرئية إلى حدّ ما في المجال العام، كما يجري طرد الأفراد الذين لا يتقيّدون بتلك المواقع.

يعود سبب ضعف وخطورة المشاركة في الحياة السياسية في البلدان العربية المضيفة إلى عجز العديد من الدول القومية في المنطقة عن تقبّل فكرة مشاركة القاطنين فيها من غير مواطنيها في العملية السياسية، وتصلّب تلك الدول في التعاطي مع الرعايا عبر القوميين. وفي حين ما يزال مجال الفعل السياسي خاضعاً للإشراف والمراقبة الدقيقة من قبل الدول التي تقوم بضبطه، نجد أن المجال الاقتصادي متحرّر إلى حدّ ما من المراقبة. ورغم عجز اللاجئين عن الوصول إلى القطاع العام، واختفائهم من المجال العام، فقد عبّرت الفاعلية الذاتية النشطة لهؤلاء اللاجئين عن نفسها بأساليب شتى، وأبرزت تلك الأساليب دخول اللاجئين اللافت إلى القطاع الخاص، سواء أكان رسمياً أم لا.

ثالثاً: الشتات باعتباره فضاء سياسياً لا فضاء اجتماعياً

سوف أناقش هنا فكرة مفادها أن الشتات الفلسطيني لا يشكّل فضاء اجتماعياً، بل فضاء من المشاعر السياسية الرمزية.

يؤدي غياب مركز الثقل الفاعل في الحالة الفلسطينية دوراً بالغ الأهمية في ضعف الترابط بين الجاليات الفلسطينية المتعددة في أنحاء العالم. ولا شك في أن الشتات يمكن أن يتحول إلى حيوز اجتماعية وسياسية، ولكن في حال إمكانية الجاليات المختلفة المبعثرة إنشاء

صلات اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية مع بعضها البعض، متجاوزة حدود الدول القومية. وتتطلب الاستقطابية البينية (Interpolarity) مركزاً ثقيلاً واحداً، على الأقل، يقوم بوظيفتين:

- ١ - توجيه دفق التواصل بين أفراد الشتات إلى مختلف الأطراف (Peripheries).
- ٢ - تأمين مكان جغرافي يستطيع فيه أفراد الشتات الاجتماع (وخصوصاً عند مستوى الأسرة).

وفي حين لا تتطلب الوظيفة الأولى بالضرورة توفر مكان جغرافي، بما أن بالإمكان توفيرها من خلال مخدّم (Server) أو مؤسسة لا يتمتع موقعها بأهمية كبيرة (كما في حال الصندوق القومي اليهودي بالنسبة إلى اليهود، ومقرّ منظمة التحرير الفلسطينية في تونس في ثمانينيات القرن العشرين بالنسبة إلى الفلسطينيين، ومقرّ حزب العمال الكردي في ألمانيا بالنسبة إلى الأكراد، وإلى ما هنالك)، تتطلب الوظيفة الثانية وجود موقع جغرافي.

ويتمتع الموقع الجغرافي للمركز بأهمية كبيرة في ما يخصّ التعاملات الاقتصادية المتعلقة بالجالية، والروابط الاجتماعية القرابية. وتظهر الدراسات التي أجريتها مع رجال أعمال فلسطينيين أهمية مكان اللقاء المادي. فبإمكان رجل فلسطيني أصله من مدينة الناصرة، مثلاً، الحفاظ على شبكة اقتصادية شديدة الفاعلية من خلال اجتماعات تعقد في الناصرة، وتضم فلسطينيين يعيشون في الخارج، وفلسطينيين ما يزالون في المدينة. نجد في المقابل أن الفلسطينيين الآتين في الأصل من مدينة حيفا لا يستطيعون الاستفادة من شبكة كهذه، وذلك نتيجة تهجير الإسرائيليين شبه الكامل للفلسطينيين من تلك المدينة، عام ١٩٤٨. هذا الافتقار إلى نقطة مرجعية جغرافية يعيق إلى حدّ كبير إمكانية لقاء فلسطينيين آتين في الأصل من مناطق مثل حيفا. فقد لا تهتم أسرة يتبعثر أفرادها بين دمشق ومونتريال وعمان وأبو ظبي، كثيراً، بالاجتماع في سورية، حيث يعيش فرد واحد من الأسرة، في حين إن كلفة السفر إلى مواقع بعيدة، مثل كندا، قد تمنع أفراداً آخرين قادمين من بلدان عربية من التفكير في السفر، حتى قبل بروز مشكلة الحصول على تأشيرة. وهذه الشبكات الممزقة بسبب غياب نقطة مرجعية جغرافية لا يقتصر وجودها بين الفلسطينيين. فقد لوحظ وجودها أيضاً في حالة الفجر الذين هاجروا من باريس إلى نيويورك. ويذكر باتريك ووليامز (Williams, 1987) أن العلاقات العائلية تفكّكت بعد بضعة أعوام من الهجرة.

قد تبدو الأراضي الفلسطينية المحتلة مركز ثقل «طبيعياً» بالنسبة إلى الشتات الفلسطيني. لكن هناك عوامل متعددة تؤدي بمجموعها إلى الحيلولة بين الأراضي الفلسطينية والقيام بهذا الدور. ففي حين يظلّ الدخول إلى الأراضي الفلسطينية مستعصياً على معظم الفلسطينيين في الخارج، نجد أن العديد من فلسطينيي الشتات قد فقدوا الثقة بالسلطة الوطنية الفلسطينية وفتح وحماس خلال عملية بناء الدولة. ورغم أن الشتات أدى دوراً لا يستهان به في سياق المسألة الوطنية، وعبر دعمه لمنظمة التحرير الفلسطينية خلال السنوات الخمسين من عمر المقاومة، فإنه يرفض، وعن وعي، تحويل دوره إلى الدور الذي

أداه البارون روتشيلد (Baron Rothschild) في الاستيطان الصهيوني في فلسطين أيام الانتداب البريطاني، أي دور الراعي المالي دون وجود مصلحة. فقد يكون فلسطينيو الشتات راغبين في دعم أرض الوطن اقتصادياً ومالياً، لكنهم يصرون في الوقت نفسه على تأدية دور في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بصيرورة بناء المؤسسات.

ثمة مشاعر متضاربة وتوترات تنطوي على مفارقات تؤثر في بنية الشتات: فما من شك في أن من الضروري تقدير استجابتها تقديراً إيجابياً، لكن التزامها الوطني عادة ما يستثير أيضاً شكوكاً ذات طابع سلبي. وكمثال يوضح هذا الوضع الملتبس، وجد بعض رجال الأعمال الفلسطينيين الآتين من أمريكا الشمالية والجنوبية أنفسهم، مؤخراً، في مواجهة جو غير مؤات في فلسطين، وكانت النتيجة نقل هؤلاء لأعمالهم إلى الدولتين الأقرب إلى فلسطين: الأردن ومصر. وبينما تمارس مصر سياسة سلبية إزاء وجود الفلسطينيين على أراضيها، يمكن اعتبار الأردن، وهي الدولة العربية الوحيدة التي تمنح الجنسية للفلسطينيين (ويحصل بعض الفلسطينيين على جنسيات مؤقتة)، وبالتالي فهي تضم جالية فلسطينية نشطة وشبكات فلسطينية اجتماعية واقتصادية واسعة، هي الدولة المرشحة لتكون نقطة التلاقي المركزية للشبكات الفلسطينية. لكن إمكانيات الأردن كمركز للثقل يظل أضعف من مركز الأراضي الفلسطينية، كما أن المركزين يتناهما الضعف على نحو متنام نتيجة للتنافس السياسي والاقتصادي بين السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الأردنية.

كانت وما تزال شبكة تحالف حق العودة العالمية فضاء مهماً لربط مختلف جاليات الشتات مع بعضها البعض، ولكن عند المستوى السياسي فقط. وتتركز مطالب الحركة التي ازدهرت في أوروبا وفي أمريكا الشمالية لا في الوطن العربي، على مسألة العودة، ولم تبذل جهوداً كافية لتحسين الأوضاع القانونية والاجتماعية للجاليات الفلسطينية في الدول المضيفة.

وتحت تأثير مركز الثقل الافتراضي (منظمة التحرير الفلسطينية/حماس وشبكة العودة)، ومركز الثقل الفعلي الضعيف والمستعصي على الوصول (الأراضي الفلسطينية المحتلة)، حافظت الجاليات الفلسطينية الشتاتية على روابط سياسية مهمة مع مكان الأصل، لكنها لم تحافظ على روابط اجتماعية. ففي حين تُصاغ المشاعر السياسية بأحاسيس السخط إزاء الممارسات الاستعمارية الإسرائيلية وأسلوب معاملة النظم العربية لللاجئين الفلسطينيين، أعاقت سياسة الحدود والانفصال المديد بين الأسرة وأفراد القرية الشتات الفلسطينيين عن تكوين فضاء اجتماعي. وتم اختزال التواصل إلى تعبيرات سياسية (مظاهرات، وحركات تضامن ومساعدة، وإلى ما هنالك). وقد أظهر العمل الميداني الذي أجرته في سورية والأردن والإمارات العربية المتحدة وفرنسا، مثلاً، أن المنح المقدمة إلى المنظمات السياسية والإنسانية الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية، وفي لبنان، كانت غالباً تحل محل التحويلات المالية إلى الأسرة وإلى القرية.

أدرك فلسطينيو الشتات أهمية التعبئة عبر القومية في طرح مطالبهم في مواجهة

الاستعمار والدكتاتورية. وقد ساعد انتشارُ منظمات حقوق الإنسان وحركات التضامن، أفراد الشتات في جهودهم الخارجية. هذا لا يعني أن الفلسطينيين في الخارج لا يحافظون على صلات ذات طبيعة إثنية، لكن الصلات المذكورة كانت غالباً داخل كل دولة قومية. وتتخذ العلاقة الاجتماعية بمكان الأصل شكل الحنين إلى الماضي (Nostalgia). ولكن، وكما أشار غسان الحاج (الحاج، ٢٠٠٨)، يجب ألا تُعامل دائماً على أنها شكل من أشكال مرض الحنين إلى الوطن (Home-sickness). يقول غسان الحاج عن هذا الشعور: «هو حالة تقوم فيها الذكريات التي يحملها الفرد عن وطنه بإضعاف مقدراته، وإنتاج وضع من السلبية التي تمنعه من «توظيف إمكاناته» في البيئة التي يعمل فيها. ولهذا يجب عدم الخلط بين مفهومَي الحنين إلى الماضي ومرض الحنين للوطن، لأن مشاعر الحنين إلى الماضي يمكن أن تُفهم على نحو أكثر إيجابية، باعتبارها ذكريات تمدنا بالقوة. وفي الغالب، يكون اختزال كل مشاعر حنين المهاجر إلى الماضي إلى مجرد شعور واحد بـ «الألم» مسترشداً بنزعة «التعاسة» في الدراسات التي تتناول الهجرة، والتي تميل إلى تصوير المهاجرين كأشخاص سلبين تعساء، مهما كلف الأمر» (الحاج، ٢٠٠٨).

لقد قلّل الباحثون، في غالب الأحيان، من أهمية عملية إنشاء موطن للمهاجر داخل البلد المضيف، وبناء فضاءات خاصة بالمطبخ وبالفنون. لقد تناولت المقلوبة والمسخن والحمص والبيامية في بيوت الفلسطينيين في فرنسا وكندا وسورية والأردن ولبنان وألمانيا. لقد عزّزت العولمة وسياسة السوق المفتوحة وتلفزيون الكابل والقنوات الفضائية السوق الإثني في العديد من الدول، وسمحت للمهاجرين بالعثور على مكونات أطباقهم الوطنية في كل مدينة كبرى. ولا يخلو أي احتفال فلسطيني في العديد من دول الشتات الفلسطيني من رقص الدبكة. إنشاء المهاجر لموطن هو عملية تكوين فضاء ثقافي أكثر منه عملية تكوين مجتمعية. وبعد ستين عاماً من الإبعاد عن الوطن، لم يكتب الباحثون بعد حول سوسولوجية تعليق التعبئة (De-mobilization) الاجتماعية والإرهاق الاجتماعي بين صفوف الجاليات الشتاتية الفلسطينية. فقد تركّز الاهتمام على الاستمرارية، في حين إن الشتات يعني وجود صلات معقدة مؤلفة من طبقات، من الاستمرارية والانقطاع.

رابعاً: المواطنة المرنة في مواجهة السياسات اللامرنة للدول

١ - المواطنة المرنة

بينما اعتاد العديد من الباحثين الفلسطينيين على التعامل مع قضية الهوية بمعناها القانوني الضيق، فإن من الواجب أيضاً التركيز على الأعراف الانضباطية للاستعمار والرأسمالية والثقافة باعتبارها تحكم وتصوغ الاستراتيجيات الخاصة بتلك الهوية وبناء الذات المرنة. فعلى رغم أن تشكّل الهوية الفلسطينية بدأ بعد فرض الانتداب البريطاني في فلسطين، فإن تبلور هذه الهوية - الذي حصل ضمن سياق متعدد الطبقات في الزمان والمكان - يُعتبر ظاهرة حديثة نسبياً (Kalidi, 1997). ويمكن قول الشيء نفسه عن الهويتين

العربية والإسرائيلية اللتين نشأتا خلال الفترة نفسها. فنظراً إلى الضعف النسبي لعملية البلورة، أصبحت البلدان في الوطن العربي بلداناً تفرض القومية (Etat nationalisant)، أي أنه «بعد خلق سورية ولبنان والأردن... كان من الواجب خلق السوريين واللبنانيين والأردنيين...» (Kodmani, 1997: 217). ويمكن قول الشيء نفسه عن إسرائيل والإسرائيليين. هذا، وتمارس صيرورة «استيراد» تشكيل الدولة (Badie, 2000) تأثيراً هائلاً على تشكيل الهوية، وتصبح علاقة المواطنة قوة إقصائية تجسّد الأساليب والصيرورات التي تؤمن الدولة بواسطتها شرعيتها بنظر الرعايا الذين تحكمهم. ويمكننا استخدام المواطنة كمؤشر تحليلي نقوم من خلاله بالتركيز على الصراعات الكامنة في قلب استراتيجيات شرعنة الدولة، بما في ذلك تشكيل وتحويل الهويات السياسية والجماعات، وتوزيع وإعادة توزيع الحقوق والمسؤوليات والموارد، والمفاوضات بشأن التمثيل والمشاركة.

ويمكن القول عموماً إنه لا يجري تشجيع المهاجرين (بل إنهم أحياناً يمنعون) على إعلان ولائهم لبلادهم الأصلية، ولا للدول المضيفة لهم (حنفي: ١٩٩٧: ١٣؛ ٢٠٠١). ففي الأردن، مثلاً، يُمنع منعاً باتاً رفع أي علم وطني في المظاهرات، عدا العلم الأردني. وتفسر هذه الحقيقة الأسلوب الذي يجري به ذوبان بعض الفلسطينيين في المجتمعات المضيفة، في حين يحتفظ آخرون بهوية مزدوجة غير معلنة، تخفت فيها مشاعر الاغتراب. هذا، ويثير ضعف مركز ثقل الشتات الفلسطيني، إضافة إلى حداثة عهد الهوية الوطنية الفلسطينية، أسئلة معقدة بشأن تشكيل الدولة الفلسطينية، وقدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على تحدي النمط الكلاسيكي من المواطنة والدول القومية.

ومع أن أعداداً كبيرة من الشعب الفلسطيني (سواء أكانوا لاجئين أم لا) معتادون على تبني استراتيجيات بقاء مرنة في كل من الدول المضيفة والأراضي الفلسطينية، فإن الدول المذكورة لا تيسّر لهم اللجوء إلى تلك المرونة. فالأجواء السياسية المحيطة باللاجئين/ المهاجرين الفلسطينيين العابرين، هي أجواء معادية للممارسات عبر القومية، أو أنها على أقل لا تسهّلها، مع بعض الاستثناءات طبعاً. والواقع أن دولاً عربية قد منحت الجنسية لبعض الفلسطينيين، ولكن على أساس فردي، بما في ذلك لبنان (وإن خلال فترة محدودة) وبعض دول الخليج. وكان الأردن هو البلد الوحيد الذي منح الجنسية للفلسطينيين كمجموعة. وفي الوقت نفسه، تجدر الإشارة إلى أن سكان مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ينتجون هويات محلية ومشاعر قومية محلية متأججة، وتختلف إلى حد ما عن السكان المندمجين في المدن العربية (حنفي، ٢٠٠٨ ج).

ويبدو، عموماً، أن هناك ديناميتين لامتزامتين تؤثران في مجرى الأمور: الأولى تسرّع وجود فاعلين عبر قوميين في المنطقة، والثانية مرتبطة بالهوية، وبالتقارب السياسي لصانعي القرار داخل السلطة الوطنية الفلسطينية، كما سنرى لاحقاً. كما أن التوتر بين الديناميتين هو توتر طبيعي تماماً. فقد كان القرن العشرون قرن نشوء كيانات فوق قومية واحتمال حمل جنسيات متعددة، والأهم من ذلك كله، كان القرن الذي ظهرت فيه فكرة التدرجات المختلفة للمواطنة. فالتدرجات المتميزة للمواطنة

(Differentiated Grades of Citizenship) هي شيء مختلف تماماً عن المواطنة ذات الحقوق المتمايزة (Differentiated Citizenships) والهويات المتعددة الثقافات (Kymlicka, 1995: 174)، حيث توجد مواطنة تقوم على أرضية مشتركة، ومن ثم تأتي الحقوق المتمايزة. وهذه صيرورة مزدوجة: فالدولة تحدّد المواطنة حسب درجة نفع المهاجرين/الرعايا للطبقات الحاكمة، والمهاجرون العابرون يطوِّرون مفهوماً مرناً عن المواطنة من أجل مراكمة الرأسمال والقوة. وتقول أويو أونغ إن المواطنة المرنة تشير إلى الأسس المنطقية الثقافية لتراكم الرأسمال، والسفر، والتهجير التي تدفع بالرعايا إلى الاستجابة بحذلقه وانتهازية للظروف السياسية والاقتصادية المتغيرة (Ong, 1999:18). وفي هذه الأثناء، تسعى الدولة إلى الحفاظ على سيادتها اللامرنة. وهكذا تتشكل المواطنة المرنة ضمن ديناميات من التأديب والهروب تدعم بعضها البعض.

٢ - تدرّجات السيادة واللامرونة

يمكن إذاً تخيّل صيغتين للتكيّف تسمحان للدولة القومية بالتعامل مع الأشخاص من خارج أراضيها: دولة قومية غير معرّفة جغرافياً، أو دولة قومية امتدادية. وتوفر لنا أدبيات الهجرة عبر القومية إطاراً مناسباً للتفكير بشأن النموذج الأول. على سبيل المثال، تعتبر باش وفريقها (Basch, Schiller and Blanc, 1994) دول الأصل «دولاً قومية ذات حيّز جغرافي متغير» بمعنى أن هذه الدولة «... تمتد خارج حدودها الجغرافية»، بحيث يصبح «بإمكان شعبها أن يعيش في أي مكان في العالم، ويبقى مع ذلك لا يعيش خارجها. وبهذا المعنى تفقد كلمة «الشتات» معناها، لأنه حيثما يذهب الشعب تذهب معه دولته» (Basch, Schiller and Szanton Blanc, 1994: 269).

والواقع أن الدراسات التي أجريتها (حنفي، ٢٠٠٠) تشير إلى أن الدولة، وضمن سياق الحراك الكثيف وتبادلات التشبيك اللذين عزّزتهما العولمة والحرب، لم تفقد سيطرتها بعد، بل إنها، كما تقول ساكسي ساسين، أعادت صياغة سيادتها، بحيث تواجه تحديات العولمة؛ تحديات من نوع حراك الأشخاص والرأسمال وتزايد عدد المنظمات فوق القومية. وهذا لا يعني ضمناً، مثلاً، أن الدولة القومية قد ضعفت، لأنها سمحت بحركية الرأسمال، بل إن «وجود سلطة متناهية أو كبرى تحكم مجموعة من الأشخاص أو الأشياء أو الأماكن» (Sassen, 1999)، يبقى مركزياً في فهمنا لتحول العلاقات بين الدولة والسوق والمجتمع؛ وهي علاقات لم تنته، بل أعيدت صياغتها بتأثير التيارات الجامحة للعولمة. ولكن كيف هذا؟

تحمل أونغ (Ong) تصوراً عن السيادة تعتبرها بموجبه مرنة، بما أن العولمة «خلقت وضعاً من السيادة المتدرّجة (Graduated Sovereignty)، فحتى لو حافظت الدولة على سيادتها على أراضيها فإنها ترغب أحياناً في السماح للشركات الخاصة (Corporate Entities) بوضع الشروط الكفيلة بإنشاء وتنظيم بعض المجالات المعينة، في حين تُسلّم المجموعات الأضعف التي لا يُرغب في وجودها إلى كيانات فوق قومية لكي تقوم بتنظيمها. والنتيجة هي نظام من المواطنة المتنوعة (Variegated) يتمتع بموجبه السكان الخاضعين لأنظمة مختلفة

من القيم بأنواع مختلفة من الحقوق والانضباط والرعاية والأمن» (Sassen, 1999: 215). في الحالة الفلسطينية، يُعتبر حتى تعبير المواطنة تعبيراً مجازياً أكثر منه حرفياً بالنظر إلى مفارقة كون شبه - المواطنة (Quasi-citizenship) قد سبقت إنشاء دولة (Khalil, 2007). وهناك درجات مختلفة من السيادة تحمل مضامين عدة في عملية تحديد المواطنة، وفي حراك الشعب الفلسطيني، وفي إيجاد حلٍّ عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين. ويمارس «الحاكم» الفلسطيني، لدى تفاعله مع السيادة الإسرائيلية المحتلة الفعلية، حالة الاستثناء لخلق تصنيفات مختلفة من السكان تتلاءم مع أربع درجات من السيادة:

أ - الفئة الأولى هي الفلسطينيون المقيمون الذين يمكنهم البرهنة على ولاء واحد لـ «الدولة القومية» الفلسطينية. وتستطيع السلطة الوطنية الفلسطينية بهذا الولاء تأكيد قدرتها على تكوين شرعية قومية. تضم هذه الفئة جزءاً من السكان الآتين من الضفة الغربية وغزة، أو اللاجئين الذين قدموا مع السلطة الوطنية، الذين يحمل معظمهم وثائق سفر فلسطينية (كانت تسمى خطأً جوازات سفر فلسطينية).

ب - الفئة الثانية من السيادة تضم اللاجئين القاطنين في مخيمات الضفة الغربية وغزة، الذين تخلت عنهم السلطة الوطنية لصالح القوة التنظيمية لوكالة عبر قومية، وهي وكالة الأمم المتحدة للفرار والتشغيل (UNRWA). تعتبر السلطة الفلسطينية المخيمات كيانات مؤقتة بانتظار تنفيذ حق العودة. بالتالي، وضمن فضاء الاستثناء هذا (حنفي، ٢٠١٠) ظلت البنى التحتية في المخيمات شديدة الضعف. كما تعتبر السلطات المحلية المخيمات خارج صلاحياتها. ففي نابلس، مثلاً، ترفض البلدية إمداد مخيم بلاطة بالكهرباء، رغم وجود المخيم ضمن حدودها البلدية. كما رفض المسؤولون السياسيون في المخيم مشاركة سكان المخيم في الانتخابات البلدية في الضفة الغربية (عكس ما حدث في غزة).

وجدير بالذكر أن السلطة الوطنية الفلسطينية لم تلق، فقط، بمسؤولياتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين على عاتق منظمات دولية بين - حكومية (Inter-governmental)، بل تخلت أيضاً عن مسؤولياتها تجاه المهنيين الفلسطينيين العائدين إلى الوطن. فالسلطة الوطنية الفلسطينية تعتقد أن عودة هؤلاء إلى الوطن ينبغي أن تتم عن طريق برامج دولية، مثل برنامج نقل المعرفة خلال المواطنين المغتربين (TOKTEN) التابع لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP)، على سبيل المثال. ويثير ذلك بعض الأسئلة حول قدرة الدولة القومية على التعامل مع المسائل المتصلة بالمهاجرين المهرة، وعلى الحيلولة دون نزيف الأدمغة. ومع تزايد عولة سوق العمالة الماهرة، نادراً ما تستطيع الدول النامية منافسة الدول المتقدمة، حيث إن هذه الأخيرة تمنح أجوراً مرتفعة. في هذه الحالة، يمكن اعتبار برنامج نقل المعرفة خلال المواطنين المغتربين (TOKTEN) آلية تستطيع الدول المستقبلية (وهي عادة الدول الغربية) بواسطتها تعويض دول الأصل. ويمكن لهذه الآلية أن تكون بالغة الأهمية في السياق الفلسطيني، الذي يتميز بظروف سياسية واقتصادية لا تشجع (وهي في الحقيقة تعيق) عودة اللاجئين ومجموعات الشتات، بل على العكس، غالباً ما تشجع استمرار دفع الأفراد المهرة باتجاه الخارج.

ج - الفئة الثالثة تخصّ «العائدين» بعد المكوث طويلاً في الغرب، وفي الولايات المتحدة غالباً، الذين قرروا الإقامة في الأراضي الفلسطينية كمهنيين أو كمشترمين. غير أن موقف السلطة الوطنية منهم يبدو متناقضاً. فمن جهة، تمنحهم السلطة إعفاءات ضريبية لسنوات عديدة (قد تصل إلى ١٥ عاماً حسب نوع الاستثمار) لتشجيع الاستثمار، ومن جهة أخرى، ترتاب السلطة بشدة في إمكانية ازدواج ولائهم. بعبارة أخرى، ثمة تناقض وتنازع بين تآكل فاعلية الممارسات اللوائحية الكلاسيكية للدولة القومية وفرضها للضرائب وللقانون، التي يُتوقع منها أن تؤدي إلى ظهور أنماط جديدة من التعاون بين الدول القومية في المنطقة، وبين نزعة الدولة إلى الانغلاق على نفسها في مواجهة الدول الأخرى في المنطقة.

د - الفئة الرابعة تخصّ الفلسطينيين الذين يحملون جوازات سفر إسرائيلية. وتتميز علاقة هؤلاء بالسلطة الوطنية بالتعقيد. فغالبيتهم يرغبون في البقاء مواطنين إسرائيليين، والحفاظ، في الوقت نفسه، على علاقات اجتماعية واقتصادية وسياسية مع الأراضي الفلسطينية. لكن العديد من الدوائر داخل السلطة الوطنية لم تستغ هذه الثنائية، لأنها، على سبيل المثال، تنعكس على كيفية تنظيم التفاعل بين المجتمعين المدنيين عبر الخط الأخضر. ومنذ إعلان السلطة الوطنية الفلسطينية القانون المنظم لعمل المنظمات الأهلية، في نهاية عام ١٩٩٩، رفضت وزارة الداخلية الفلسطينية السماح للفلسطينيين الإسرائيليين بالمشاركة، أو بالعمل، في اللجان الإدارية أو مجالس الإدارة الخاصة بأية منظمة أهلية فلسطينية. كما تبغ سياسة تحديد التخوم تلك ظهوراً رغبة لدى بعض أوساط القطاع الخاص في فرض انفصال بين الأراضي الفلسطينية وإسرائيل. فعلى سبيل المثال، حاولت شركة الاتصالات الفلسطينية (PALTEL) لبعض الوقت تدويل الاتصالات بين الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، من جهة، والقدس الغربية وباقي إسرائيل، من جهة أخرى، بحيث أصبحت المكاملة بينهما تحسب على أساس السعر الدولي، وهي سياسة لم تراخ عن خطوة كهذه من شأنها إعاقة الاتصال داخل الشبكات العائلية.

وقد أوضحت بعض الحوادث خلال السنوات الماضية بجلاء مدى خطأ التعامل مع الفئات المختلفة من الفلسطينيين ضمن المفهوم التقليدي للدولة القومية، الذي يربط منح الحقوق وفرض الواجبات بالمواطنين فقط. وقد أدت إحدى تلك الحوادث، وهي حادثة الفلسطيني - القطري عصام أبو عيسى، إلى توتر شديد في العلاقات الدبلوماسية بين السلطة الوطنية وحكومة قطر بصورة نهائية.

كان عصام أبو عيسى، رئيس مجلس إدارة البنك الوطني الفلسطيني (PIB)، الذي أنشئ عام ١٩٩٧ من قبل وزراء في الحكومة ورجال أعمال من دول الخليج، وكانت أغلبية المساهمين من القطريين. وفي كانون الأول/ديسمبر من عام ١٩٩٩، اتهمت السلطة الوطنية أبو عيسى باختلاس ٢٠ مليون دولار من البنك عن طريق قروض غير مؤمنة منحها البنك خلال فترة رئاسة أبو عيسى لمجلس الإدارة. وعندما لجأ هذا الأخير، الذي يحمل الجنسية القطرية، إلى القنصلية القطرية في غزة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، حاصرت قوات

الأمن الفلسطينية مبنى القنصلية. وبعد فتور في العلاقات دام أسبوعين تم خلالهما استدعاء القنصل القطري من غزة، توصل الطرفان أخيراً إلى اتفاق بتاريخ ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ سُمح بموجبه لأبي عيسى بمغادرة غزة إلى قطر مع شقيقه اللذين كانا معتقلين، وقامت لجنة خاصة مستقلة بتدقيق الحسابات المعنية. أصّر أبو عيسى على براءته مدّعياً أن الاتهامات كانت سياسية، واتهم السلطة الوطنية بمحاولة الاستيلاء على البنك التابع للقطاع الخاص.

ما يهمننا في هذه القصة هو أن بعض من قابلتهم من شخصيات السلطة الوطنية ممّن كانوا معنيين بالقضية، أكدوا أنه لم يكن من الواجب السماح لأبو عيسى، الذي كان مواطناً فلسطينياً مقيماً على الأراضي الفلسطينية، بالاستفادة من كونه يحمل جواز سفر قطري. ومن المهم، بهذا الشأن، الانتباه إلى التعبيرات التي استخدمها المسؤول في السلطة الوطنية الذي قابلته، والذي قام لدى تصنيفه أبو عيسى بأنه «مواطن فلسطيني» و«حامل جواز قطري» بإرساء قواعد هرمية تشغل فيها بلد الأصل مكانة أعلى من الدولة المضيفة. والموظف لدى قيامه بذلك إنما يعكس روحية الدستور الفلسطيني الذي ينصّ في مسودته الثالثة: «يخضع المقيمون في دولة فلسطين للتشريع الفلسطيني حصراً»، في حين إن الدبلوماسية القطرية أبرزت فقط حقيقة أن أبو عيسى هو مواطن قطري، وهو ما جعل لجوءه إلى القنصلية القطرية في غزة تصرفاً طبيعياً. وفي العديد من الدول الشرق أوسطية، ترتبط المواطنة بالجنسية، ويمنع غير المواطنين من حيث المبدأ من دخول الفضاء العام، كما تحدده الدولة. ويرأي غريللو وريتشيوسالغ (Grillo, Riccio and Saleh, 2000)، أن الوضع هو ذاته في العديد من الدول الغربية.

خامساً: دولة قومية امتدادية؟

في بلاغ بيت لحم الرسمي الذي أصدرته حركة فتح في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، رفض واضعو البلاغ اعتبار الدولة الفلسطينية بديلاً من حق العودة: «إذا كان علينا الاختيار بين الدولة الفلسطينية وحق العودة، فسنختار حق العودة». ولكن، هل هناك حلّ يتضمن حق العودة ودولة فلسطينية؟ ليس ثمة حلّ بسيط لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، هناك فقط حلّ خلاق. يثير المفاوضات الفلسطينيون، غالب الأحيان، تساؤلات تتمحور حول الحقوق أو حول عدد العائدين الفعليين أو استطاعة الاستيعاب التقنية والاقتصادية والاجتماعية، لكنهم لا يطرحون أية تساؤلات حول طبيعة الدولتين القوميتين الفلسطينية والإسرائيلية، ومفهوم سيادة الدولة والعنف المتأصل في هذا المفهوم، والضم/الإقصاء الذي تمارسه الدولة لدى تحديدها من هو المواطن. حالياً، وفي الوقت الذي نشهد فيه شبه إخفاق لحلّ الدولتين القابلتين للحياة للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، يبدو حل الدولة الواحدة الديمقراطية غير ممكن التحقيق أيضاً في المستقبل المنظور. وفوق ذلك، فإن المشكلة هنا لا تتعلق بجدوى حلّ الدولتين، بل أيضاً بالموقف المعياري لهذا الحل. بالتالي، يتعيّن وضع تصور لحلّ خلاق.

استناداً إلى الدراسات التي قمت بها، وإذا أخذنا بالاعتبار التوتر القائم بين الممارسات عبر القومية للمهاجرين العابرين/العائدين/اللاجئين الفلسطينيين، وسياسات الدولة الفلسطينية، فإن بالإمكان السلطة الوطنية الفلسطينية أن تتكيف مع ذلك مشكّلة دولة قومية امتدادية (Extra-territorial Nation-state) وليس دولة قومية غير معرّفة جغرافياً (De-territorialized Nation-state). الدولة من هذا النوع تتمتع بحدود جغرافية في شأن أية دولة أخرى، لكنها تميّز بين المواطنة والجنسية. وبناءً عليه، فإن حقوق وواجبات الأفراد الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية لا تكون دالة (Function) على جنسيتهم (أي، هل هم فلسطينيون أم لا؟). وفي الوقت نفسه، بإمكان الأفراد الذين يعيشون خارجاً، ممن يتحدرون من أصل فلسطيني، التمتع بالحقوق والواجبات، حتى ولو لم يكونوا مقيمين بصورة دائمة في الأراضي الفلسطينية. والجدير بالذكر هنا أن مثل هذا الترتيب لن يكون ممكناً إلا إذا استطاعت السلطة الوطنية الدخول في اتفاقيات خاصة مع الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين بما يسهل حصولهم على المواطنة المزدوجة الكاملة. بالتالي، ينبغي أن تكون المواطنة الفلسطينية متاحة حتى للأشخاص المقيمين خارج فلسطين. ويمكن لهذا الحل، ولا سيما في ضوء الأسئلة البارزة المتعلقة بإمكانية استيعاب اللاجئين الفلسطينيين، أن يكون حلاً مشرفاً للأشخاص غير الراغبين في العودة الذين قد يرغبون مع ذلك في الانتماء إلى الشعب الفلسطيني والانخراط في الشؤون العامة الفلسطينية.

ويتوافق الحل من هذا النوع مع التطورات السياسية الحاصلة في مناطق أخرى من العالم. فهو لا يتضمن الفكرة التقليدية القائلة إن «كل مواطن في الدولة القومية يرتبط بعلاقة مباشرة مع السلطة السيادية للبلد» (Bendic, 1977). كما أنه لا ينعكس على شروط القبول ضمن المواطنة، التي تفصل «سكان البلد» عن «الدخلاء». وهو، إلى جانب ذلك لا يوسّع هذا النوع من الانعكاس الذي يستخدم المواطنة كأساس لتحديد الحيز الجغرافي للدولة القومية.

ما يزال الشرق الأوسط أبعد ما يكون عن مرحلة ما بعد القوميات (Post-nationalism). مع ذلك، من المهم أن نبيّن أن هذا النموذج موجود، وأن بإمكانه التأثير في التطورات السياسية في الشرق الأوسط، كونه يشكّل خلفية لإحداث عملية سلام أو يمثل نتيجة عملية سلام. وضمن هذا الإطار، بإمكاننا اقتراح إمكانية ربط فلسطين وإسرائيل بفضاء أوروبي كاستراتيجية للترغيب لتفنع الطرفين المتحاربين بأنه مهما كان نوع فضاء سيادة كل منهما الوطنية، فإن تخومه متغيرة هندسياً، وأن الفضاءَيْن الوطنيين هما جزء من حدود الفضاء الأوروبي. كما ينبغي إجراء المزيد من الدراسات لسبر سبل جديدة لإيجاد حل، تقوم على توسيع الاتحاد الأوروبي ليعم فلسطين/إسرائيل بصورة مادية أو سياسية. لقد أصبح النموذج المقترح، القاضي بالسماح بامتلاك جنسيتين أو أكثر، الذي كان يُعتبر سابقاً تهديداً للنظام العالمي وللدول القومية، مقبولاً، بل محمياً بموجب القانون الدولي (Stasiulis and Ross, 2006: 330). وهناك بعض المفكرين ممن يعتقدون بأنه إذا «كانت المواطنة شاملة وحامية للحقوق، فإن المواطنة المزدوجة يجب أن تكون ضعف ذلك» (Stasiulis and Ross, 2006: 330). وعلى هذا الأساس، وفي إطار الدولة القومية الممتدة،

يمكن تبني أفكار أمنون راز (Amnon Raz) حول الدول المزدوجة القومية: دولة فلسطينية تضم فلسطينيين ويهوداً (مستوطنين)، ودولة إسرائيلية مزدوجة القومية تضم يهوداً وعرباً فلسطينيين. واقترح سعيد زيدان نموذجاً آخر، وهو الفصل السياسي دون فصل مادي^(٢)، يشبه إلى حد ما اقتراح أورين يفتاشيل (Yiftachel, 2006) (Oren Yiftachel) القائل بقومية مزدوجة متدرجة.

نجد حالياً أن نموذج الدول الواسعة الممتدة منتشر في كل أنحاء العالم. في أوروبا، على سبيل المثال، أي مواطن فرنسي هو أيضاً مواطناً أوروبياً، يستطيع التوجه إلى المحكمة الأوروبية لمقاضاة حكومته أو أية مجموعة أخرى موجودة في بلده. ويتمتع معظم اللاجئين البوسنيين، منذ اتفاق دايتون (Dayton) عام ١٩٩٥، بوضع الإقامة، أو يحصلون أحياناً على الجنسية في إحدى الدول الأوروبية، على الرغم أنهم يتمتعون بحق العودة إلى البوسنة، إضافة إلى حملهم الجنسية البوسنية. وقد يقول قائل إن هذا النموذج طُبِّق في دول متطورة تؤدي فيها العوامل الاقتصادية دوراً حاسماً، لكننا نجد أيضاً مرونة، رسمية أو غير رسمية، في العديد من الدول النامية في آسيا (كالعلاقة بين الصين وهونغ كونغ) وأفريقيا (الحدود النفوذة بين مختلف الدول الأفريقية).

يصعب الحديث عن هوية منفصلة عن المكان (De-territorialization)، باعتبارها متحررة من التفاصيل الدقيقة للفضاء. وضمن السياق الفلسطيني، على وجه الخصوص، ما تزال الهوية مرتبطة بالمكان ارتباطاً وثيقاً ما دام النضال من أجل تحرير الأرض يصوغ شكل الحياة اليومية. مع ذلك، وكما يقول سميث (Smith, 1998)، الدول القومية هي «ذات بعد مكاني بحكم تعريفها». والعلاقة بين الهوية القومية والمكان حافلة بالازدواجية والتناقض، وكذلك بدinamيات متعدّدة. وتؤكد السوسيولوجية الفلسطينية لنا جيوسي (Jayyusi, 2006)، لدى فهمها لهذه الفكرة، أهمية الهوية القومية باعتبارها صفة جماعية (A Collectivity). وترى جيوسي أنه: «يمكن اعتبار الهوية ممارسة للوجود: و«غيابها» لا يمكن إلا أن يكون سوى تجربة ظرف الإكراه، وهو ليس مجرد نقص أو عدم وجود، أي أن «غياب الهوية» ليس مجرد غياب هادئ (A Docile Absence) ... بل يمكن أن يكون غياباً منتجاً».

لكن هذه الهوية المنتجة والمبنية والمقيدة، لم تعق المهاجرين/اللاجئين عن إبداء سلوكيات مرنة، رغم السياسات المتصلبة التي تمارسها دول المنطقة، وهي سياسات رأت في المرونة والحراك تهديداً للنمط التقليدي المتسلط من السيادة. وهذه الدراسة، في سعيها إلى الإتيان بحل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين على أساس حق العودة، تبنت نموذج دولتين قوميتين امتداديتين (إسرائيلية وفلسطينية). وهو نموذج متوسط بين حل الدولتين، الذي يؤدي بنا إلى نظام فصل عنصري، نظراً إلى عدم تكافؤ ميزان القوى، والحل الذي لا يلقي شعبية نسبياً، وهو حل الدولة الواحدة المزدوجة القومية. وقد يكون إنشاء نوع من

(٢) في مقابلة أجريت معه في حزيران/يونيو ٢٠٠٦.

«الكونفدرالية» (Confederation) هو حلٌّ أكثر جدوى: دولتان قوميتان امتداديتان، عاصمتها المشتركة القدس، تشكّلان في الوقت نفسه، ودون تقسيم للأرض، دولتين مختلفتين. وتتفق هذه النتيجة مع النتيجة التي توصل إليها إيال وايزمان في ما يخصّ فشل أي حل يقوم على أساس الفصل التام. فقد قال وايزمان: «في مواجهة البحث اللانهائي عن صيغة وآليات للفصل «التام»، يأتي الإدراك بأن الحل القابل للتطبيق لا يكمن ضمن نطاق التصميم. فبدل المزيد من التلاعب الهندسي المعقّد بسياسة الهوية، ينبغي أن توصلنا منهجية لا تعتمد الأرض، وتقوم على التعاون والمشاركة والمساواة، إلى سياسة المشاركة في الحيز، التي لا مفر منها» (Weizman, 2007).

ثمة إمكانيتان يفترض بهما حلّ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين: الأولى تبني نموذج حل الدولتين الفعليتين، والثانية تبني نموذج دولتين قوميتين امتداديتين. وإذا كان الحلّ الراهن قد وُضع على أساس الافتراض القائل إن عودة اللاجئين هي مسألة استقرار ديمغرافي وسياسي، فإنني أعتقد، وضمن الإطار الجديد، أن الجدل ينبغي أن يتحول إلى مسائل أخرى مهمة، كالمواطنة والحركية الدورانية. ويميّز هذا الحلّ بين المواطنة والإقامة الفعلية. ففي حين يجب أن يستفيد جميع اللاجئين من تعدد الجنسيات (أو المواطنات في حالة فلسطينيي لبنان، حيث يرفض الكثير من اللبنانيين اعطاء الفلسطينيين الجنسية اللبنانية)، فإن هذا لا يعني بالضرورة حدوث حركة جماعية للسكان ولو أنهم يستطيعون ذلك بموجب حق العودة.

هناك ثلاثة شروط أساسية للحلّ القائم على نموذج دولتين قوميتين امتداديتين: إمكانية حمل ثلاث جنسيات: جنسية الدولة المضيفة الحالية (أو جنسية دولة ثالثة)، والجنسية الفلسطينية، والجنسية الإسرائيلية؛ وتحميل إسرائيل كامل مسؤولية خلق مآزق اللاجئين الفلسطينيين؛ وخضوع أية عرقلة للمزايا المذكورة لاتفاقيات ثنائية أو تعددية بين الدول المعنية. ويرى ليكس تاكينبيرغ أن: «من المهم أن يتوصل المؤتمر الدولي إلى اتفاق حول منهجية متناغمة بشأن جنسية وإقامة اللاجئين الفلسطينيين السابقين» (Takkenberg, 2007). وهنا يمكن اعتبار الجهد الذي يُبذل من قبل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمفوضية العليا للاجئين، والهادف إلى التوفيق بين معايير الجنسية والإقامة في دول مجموعة الدول المستقلة (Community of Independent States)، مثلاً إرشادياً في هذا الشأن. وقد يؤدي غياب التوفيق إلى استمرار الهجرة القسرية عبر المنطقة، إضافة إلى الاضطرابات و/أو النزاع، حين تُعتبر قوانين المواطنين أو الإقامة الخاصة بدولة ما – وضمن سياق تدفقات التهجير التي لم تجد حلاً أو التدفقات الجديدة – بمثابة تهديد لدولة أخرى. بعبارة أخرى، ينبغي لأي حلّ أن يكون إقليمياً (مع احتفاظ الفلسطيني بحق العودة)، وإلا أدى غياب التنسيق بين الدول المضيفة ودول الأصل إلى دوران اللاجئين في مسار دائم (Perpetual Orbit) بين الدول بسبب عدم حصولهم على تصاريح إقامة.

يمكن لاقتراحي هذا أن يشكّل أحد الحلول العادلة الممكنة لمشكلة اللاجئين، لكن الدول القومية في المنطقة قد تفضل حلاً أخرى ذات منهجية أقل اعتماداً على مسألة الحقوق.

على سبيل المثال، ثمة ترتيبات دستورية أخرى تعتمد على الإقامة، لا على المواطنة، قد تكون مجددة، وهي تسمح للاجئين بالحصول على عدة تصاريح إقامة بدل الحصول على عدة جنسيات. لكن هذا الوضع قد يوئد النزاعات بدل أن يحلها، لأن دول المنطقة عادة ما تسرع في طرد غير المواطنين في حالة أي نزاع اجتماعي أو سياسي. ثمة إمكانية أخرى، وإن كانت أسوأ، وهي تعتمد على الهجرة الدورانية التي تديرها وتنظمها دول المنطقة، إذ تحدد الحصص من عدد اللاجئين المسموح بإدخالهم بحيث تتناسب الحصص مع الاحتياجات إلى العمالة في قطاعات اقتصادية معينة.

خاتمة

هناك عوامل عديدة تؤثر في قرار اللاجئين بالعودة أو باختيار حلّ آخر. ولا يمكن فهم الأنماط والضغوط التي يحتمل تواجدها في مسألة عودة الفلسطينيين بالتركيز على الصيرورات الواسعة النطاق (Macro Processes) للعولمة، أو على عمل الأسواق العالمية حسب المبادئ الكلاسيكية المحدثّة (Neo-classical). بل ينبغي أن يتوافر فهم سوسولوجي للصفات المميزة للشعب الفلسطيني، السياسية والاجتماعية والثقافية. كما ينبغي دراسة العناصر المرتبطة بالسوسولوجيا الاقتصادية للاجئين الفلسطينيين (والفلسطينيين الموجودين في الخارج، عموماً)، في الدول المضيفة وفي دول العودة (الأراضي الفلسطينية أو إسرائيل). لكن التركيز على تلك العناصر يجب ألا يحجب العوامل المهمة الأخرى.

العوامل الجغرافية، مثلاً، تؤثر أيضاً في قرارات اللاجئين. وهنا تجدر الإشارة إلى أهمية الأعمال الدؤوبة لسلمان أبو ستة (أبو ستة، ٢٠٠٧) في فتح باب النقاش حول القدرة الاستيعابية لإسرائيل. يُظهر الكتاب أنه، وبعد تقسيم إسرائيل إلى ثلاث مناطق ديمغرافية، يتركز ٦٨ بالمائة من الإسرائيليين اليهود في منطقة تشكّل ٨ بالمائة من إسرائيل، وأن المناطق الموجودة داخل القرى الفلسطينية السابقة وحولها ما تزال خالية، وبإمكانها استيعاب اللاجئين العائدين. وبالنسبة إلى أبو ستة، تتوافق هذه المنطقة الريفية الخالية، أيضاً، مع موقع الموطن الأصلي للعديد من اللاجئين الريفيين الذين يشكّلون الغالبية العظمى من اللاجئين الفلسطينيين. ولكن ينبغي أن نتساءل إن كان هؤلاء اللاجئين ما يزالون يُعتبرون ريفيين، بعد مرور كل تلك السنوات؟ فقد أصبحت الغالبية العظمى منهم من سكان المدن الكبرى. وبالتالي، من المهم أن نتساءل إن كانوا سيقبلون إعادة توطينهم في قراهم الأصلية؟ فاللاجئون الذين أصبحوا سكاناً حضريين قد تم تجريدهم من علاقاتهم البيئية والسوسولوجية. وقد يشعرون أنه لم يعد هناك ما يربطهم بالأرض التي كانوا يعملون فيها، كما حدث مع اللاجئين الجزائريين بعد الاستقلال (Lustick, 1993: 123). هذا بالإضافة إلى أن المساكن السابقة لنصف أولئك اللاجئين قد تم تدميرها، كما ورد في مسح أجراه المركز الفلسطيني للسياسة واستطلاع الرأي في الأراضي الفلسطينية عام ٢٠٠٣. والأهم من ذلك أن ٤٠ بالمائة من المشاركين في المسح أعلنوا عدم رغبتهم في العودة إذا كان منزل العائلة قد دُمّر ولم يعد قائماً. بعبارة

أخرى، لا يؤدي حق العودة بالضرورة إلى عودة فعلية، فهناك عوامل عديدة تتداخل وتؤثر في هذا الشأن.

وما تزال عودة اللاجئين الفلسطينيين مترابطة على نحو وثيق مع مجالين: الأول، مجال سياسي - قانوني: حق العودة وموقف الدول العربية المضيفة، الذي قد يسمح أو لا يسمح بإمكانية توفير خيار للاجئين؛ والثاني، الفاعلية الذاتية (Agency) والاندماج الاقتصادي - الاجتماعي والثقافي للاجئين في مكان الإقامة. ويحدّد هذان المجالان الدرجة التي يمكن بها تطبيق حق العودة (طقوس العودة). كما تجدر الإشارة هنا إلى أن العديد من الدراسات يظهر أن اللاجئين لا تتملكهم آمال كبيرة بأن الحل السياسي سيسمح لمعظم اللاجئين بالعودة.

ركّزت في هذه الدراسة على التناقض القائم بين ممارسات الدول القومية (القائمة على الارتباط الكلي بين الأرض والسكان والمواطنة)، وبين ممارسات اللاجئين الفلسطينيين. وسوف يبقى مبدأ المساواة، وهو سمة مفتاحية في التعريف الحديث للمواطنة، متعارضاً مع المبدأ القومي ومع تأثيرات العولمة. وبالنسبة إلى اللاجئين وإلى الذات الشتاتية، وفي حين كانت هويتهم في الماضي تستتب «اتهاماً سياسياً بالخيانة، بكونهم طابوراً خامساً يهدف إلى اختراق الشعب وقهره من الداخل» (Friedman, 1997)، فإن هذا التصوّر ما يزال سائداً في العديد من الدول في الشرق الأوسط، بما في ذلك الأراضي الفلسطينية، كما ثبت، مثلاً، من خطابات مسؤولي الأمن في الأراضي الفلسطينية، وفي أماكن أخرى من الوطن العربي.

ويظهر هذا الخطاب وجود عنف رمزي موجّه ضد الأشخاص الذين يحملون جنسيات مزدوجة، وبالتالي ولاءات مزدوجة، كما ظهر في قضية عصام أبو عيسى التي وردت سابقاً. بعبارة أخرى، يرد النظام السياسي المهيمن بعنف مع تشطّي الهوية السياسية، وتدفع ممارسة العنف ضد هؤلاء الأفراد إلى إخفاء الطبيعة التعددية لهويتهم. وهذه مشكلة غالباً ما تغيب عن الملاحظة: فقد ركزت وسائل الإعلام على قضية أبو عيسى فقط لأن أبو عيسى مقرب من الحكومة القطرية. لكن من الواضح أن هذه المسألة والمسائل الأخرى المشابهة تعكس خوف السلطة الوطنية من الخطاب التهجين (Hybridity)، وميلها إلى تعريف الأشخاص إما كفلسطينيين بصورة كاملة، أو غير فلسطينيين. وفي عالم معولم، تقوم فيه الشبكات عبر القومية، وعلى نحو متزايد، بدعم سبل رزق الناس، وبتوجيه الفعاليات الاقتصادية، يصبح اللاجئ هو العامل الخلاق (Vanguard) للبشرية، لأنه يكشف فشل نموذج الدولة القومية، الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية، في التعاطي مع حركية الشعوب وتداعيات الحرب والصراع.

نموذج الدولة القومية الذي تقترحه هذه الدراسة هو النموذج التي تنفصل المواطنة فيه عن الجنسية. من جهة أخرى فهو مستوحى من نماذج تاريخية، كمفهوم المواطنة الوارد في الدستور الفرنسي الصادر عام ١٧٩٣ الذي لم يطبّق، والذي منح حق الحصول على الجنسية الفرنسية لجميع الأشخاص الذين «ولدوا في فرنسا ويعيشون فيها، ممن بلغوا

الحادية والعشرين. [وأيضاً إلى] جميع الأجانِب ممن بلغوا الحادية والعشرين، والمقيمين في فرنسا منذ عام، ويعيشون من عملهم، أو لديهم ممتلكات، أو متزوجين من فرنسي/فرنسية، أو يتبنون طفلاً، أو يعيلون شخصاً مسناً، وأخيراً «جميع الغرباء الذين يقضي الجهاز التشريعي بأنهم يستحقون الانتماء إلى الإنسانية» (المادة ٤) (Duschesn, 1997: 203). وهذا يعرّف الشعب الذي يتمتع بالسيادة استناداً إلى «شمولية المواطنين الفرنسيين» (المادة ٧)، وبالتالي يرد الاعتبار إلى مكانة الفرد في مواجهة الشعب، لكنه يخفي مقاربة نفسية: لكي تكون مواطناً ينبغي أن تكون ذا نفع للشعب (تبنّي طفل أو إعالة شخص مسنّ...) □

المراجع

- أبو ستة، سلمان (٢٠٠٧). كتاب طريق العودة. دمشق: مؤسسة فلسطين للثقافة.
- الأعرج، شيرين (٢٠٠٨). «الروابط الاجتماعية لأهالي قرية الولجة بين القرية والمهجر». في: ساري حنفي (محرر). عبور الحدود وتبادل الحواجز: سوسيولوجيا العودة الفلسطينية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- باريزو، سيدريك (٢٠٠٨). «عبور الحدود والإبقاء على الحواجز: الروابط القرابية لبدو النقب بين غزة والضفة الغربية والأردن». في: ساري حنفي (محرر). عبور الحدود وتبادل الحواجز: سوسيولوجيا العودة الفلسطينية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- تميمي، تمارا (٢٠٠٨). «تعاطي الشباب الفلسطيني – الأمريكي العائد مع إشكالية الهوية». في: ساري حنفي (محرر). عبور الحدود وتبادل الحواجز: سوسيولوجيا العودة الفلسطينية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- توتري، ماري (٢٠٠٨). «تغيير الواقع والهوية: دراسة حالة قرية برطعة المشطورة». في: ساري حنفي (محرر). عبور الحدود وتبادل الحواجز: سوسيولوجيا العودة الفلسطينية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الحاج، غسان (٢٠٠٨). «الهجرة ودور الذاكرة والطعام في عملية إنشاء موطن». ترجمة مها بحبوح؛ مراجعة بول طبر. إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع: العدد ٢، ربيع.
- حنفي، ساري (١٩٩٦). بين عالمين: رجال الأعمال الفلسطينيون في الشتات وبناء الكيان الفلسطيني. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٦؛ رام الله: مواطن، ١٩٩٧.
- حنفي، ساري (٢٠٠١). هنا وهناك: نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز. رام الله: مواطن؛ القدس: مؤسسة الدراسات المقدسية.

- حنفي، ساري (محرر) (٢٠٠٨). *في: عبور الحدود وتبادل الحواجز: سوسيولوجيا العودة الفلسطينية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- حنفي، ساري (٢٠٠٨ ب). «عودة فيزيائية أم سيبرفائية؟». *في: ساري حنفي (محرر). عبور الحدود وتبادل الحواجز: سوسيولوجيا العودة الفلسطينية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- حنفي، ساري (٢٠٠٨ ج). «عودة اللاجئين الفلسطينيين: نحو فهم سوسيولوجي لها». *في: ساري حنفي (محرر). عبور الحدود وتبادل الحواجز: سوسيولوجيا العودة الفلسطينية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- حنفي، ساري (٢٠١٠). «إدارة مخيمات اللاجئين في لبنان: حالة الاستثناء والبيوسياسية». *في: محمد علي الخالدي (محرر). تجليات الهوية: الواقع المعاش للاجئين الفلسطينيين في لبنان*. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ المعهد الفرنسي للشرق الأدنى.
- درعي، محمد كامل (٢٠٠٨). «مسارات اللاجئين الفلسطينيين: القرابة كأحد مصادر الهجرة». *في: ساري حنفي (محرر). عبور الحدود وتبادل الحواجز: سوسيولوجيا العودة الفلسطينية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- Abu-Mukh, Leena (2007). *Family Unification of Palestinians in the Occupied Territories: Laws, Regulations and Facts*. CARIM Research Reports (European University Institute).
- Agamben, Giorgio (1997). «We Refugees.» *Symposium*: vol. 2, no. 49 (Summer 1995), < <http://www.egs.edu/faculty/agamben/agamben-we-refugees.html> > .
- Arendt, Hannah (1985). *Origins of Totalitarianism*. New York: Meridian.
- Badie, Bertrand (2000). *The Imported State: The Westernization of the Political Order*. Stanford, CA: Stanford University Press.
- Basch, Linda, Nina Glick Schiller and Cristina Szanton Blanc (1994). *Nations Unbound: Transnational Projects, Postcolonial Predicaments, and Deterritorialized Nation-States*. New York: Gordon and Breach.
- Barghouthi, Mourid (2000). *I Saw Ramallah*. New York: Anchor Books.
- Bauman, Zygmunt (2003). *Liquid Love: On the Frailty of Human Bonds*. Cambridge, MA: Polity Press.
- Bendix, Reinhard (1977). *Nation-Building and Citizenship*. Berkeley, CA: University of California Press,
- Birnbaum, Pierre (2002). «Citizenship: Sociological Aspects.» < <http://www.scienceindirect.com> > .
- Bourdieu, Pierre (1998). *Practical Reason: On the Theory of Action*. Cambridge, MA: Polity Press.
- Bourdieu, Pierre (2000). *Pascalian Meditations*. Cambridge, MA: Polity Press.
- Cassarino, Jean-Pierre (2008). *Patterns of Circular Migration in Euro-Mediterranean Area: Implication for Policy-Making*. Florence: European University Institute. (CARIM Analytic and Synthetic Notes 2008/29)

- Duchesne, Sophie (1997). *Citoyenneté à la française*. Paris: Presses de Sciences Politique.
- Friedman, Jonathan (1997). «Global Crises, The Struggle for Cultural Identity and Intellectual Porkbarrelling: Cosmopolitans Versus Locals, Ethnics and Nationals in an Era of De-Hegemonisation.» in: Pnina Werbner and Tariq Modood (ed.). *Debating Cultural Hybridity: Multi-Cultural Identities and the Politics of Anti-Racism*. London; New Jersey: Zed Books.
- Ghosh, Amitav (1988). *The Shadow Lines*. London: Penguin.
- Green, Nancy L. (1998). *Du Sentier à la 7^{ème} avenue: La Confection et les immigrés*. Paris: Seuil.
- Grillo, Ralph, Bruno Riccio and Ruba Salih (2000). «Introduction.» in: *Here or There? Contrasting Experiences of Transnationalism: Moroccans and Senegalese in Italy*. Sussex: University of Sussex. (Falmer: CDE Working Paper).
- Granovetter, Marc (1985). «Economic Action and Social Structure: The Problem of Embeddedness.» *American Journal of Sociology*: vol. 91, no 3, November. pp. 481-510.
- Hilal, Jamil (2006). «Emigration, Conservatism, and Class Formation in West Bank and Gaza Strip Communities.» in: Lisa Taraki (ed.). *Living Palestine: Family Survival, Resistance, and Mobility under Occupation*. New York: Syracuse University Press.
- ICBS (2003). *Statistical Abstract of Israel*. Jerusalem: Central Bureau of Statistics.
- Jayyusi, Lena (2006) «Citizenship and National Identity: Reflections on the Palestinian Experience.» in: Tuomo Melasuo and Annita Kynsilehto (eds.). *Transitions to Democracy and the Palestinians*. Tampere: Tampere Peace Research Institute. (Occasional Papers; no. 94)
- Johnson, Penny (2006). «Living Together in a Nation in Fragments: Dynamics of Kin, Place, and Nation.» in: Lisa Taraki (ed.). *Living Palestine: Family Survival, Resistance, and Mobility under Occupation*. New York: Syracuse University Press.
- Khalidi, Rashid (1997). *Palestinian Identity: The Construction of Modern National Consciousness*. New York: Columbia University Press.
- Khalil, Asem (2007). «Palestinian Nationality and Citizenship: Current Challenges and Future Perspectives.» (Unpublished Draft Paper).
- Kodmani, Bassma (1997). *La Diaspora palestinienne*. Paris: Press Universitaires de France.
- Kymlicka, Will (1995). *Multicultural Citizenship*. Oxford: Clarendon Press.
- Latour, Bruno (1999). «On Recalling ANT.» in: John Law and John Hassard (eds.). *Actor Network Theory and After*. Oxford: Blackwell.
- Lubbad, Ismail (2008). *Palestinian Migration: Any Circularity? Demographic and Economic Perspectives*. Florence: European University Institute. (CARIM Analytic and Synthetic Notes 2008/36). 20 p.
- Lustick, Ian (1993). *Unsettled States, Disputed Lands: Britain and Ireland, France and Algeria, Israel and the West Bank-Gaza*. Ithaca, NY: Cornell University Press.
- Malkki, Liisa (1995). «Refugees and Exile: From «Refugee Studies» to the National Order of Things.» *Annual Review of Anthropology*: vol. 24. pp. 495-523.
- Nanes, Stefanie (2008). «Choice, Loyalty, and the Melting Pot: Citizenship and National Identity in Jordan.» *Nationalism and Ethnic Politics*: vol. 14, no. 1, January. pp. 85-116.

- Ong, Aihwa (1999). *Flexible Citizenship: The Cultural Logic of Transnationality*. Durham: Duke University Press.
- Polanyi, Karl (1957). *The Great Transformation*. Boston, MA: Beacon.
- Sassen, Saskia (1999). *Globalization and its Discontents*. New York: New Press.
- Schmidt, Vivie (2006). *Democracy in Europe: The EU and National Politics*. Oxford: Oxford University Press.
- Sletten, Pal and Jon Pederson (2003). *Coping with Conflict: Palestinian Communities Two Years into the Intifada*. Norway: FAFO. <<http://www.FAFO.no>> .
- Smith Roy (1998). «Reflections on Migration, The State and the Construction, Durability and Newness of Transnational Life.» *Soziale Welt Transnationale Migration*: vol. 12. Baden-Baden: Nomos Verlagsgesellschaft.
- Stasiulis, Daiva and Darryl Ross (2006). «Security, Flexible Sovereignty, and the Perils of Multiple Citizenship.» *Citizenship Studies*: vol. 10. pp. 329-348.
- Tabar, Paul [et al.] (Forthcoming). *Being Lebanese in Australia: Identity, Racism and the Ethnic Field*. Beirut: Lebanese American University.
- Takkenberg, Lex (2007). «The Search for Durable Solutions for Palestinian Refugees: A Role for UNRWA?.» in: Sari Hanafi, Eyal Benvenisti and Chain Gans (eds.). *Israel and the Palestinian Refugees*. New York: Springer.
- Weizman, Eyal (2007). *Hollow Land: Israel's Architecture of Occupation*. London: Verso.
- Williams, P. (1987). «Les Couleurs de l'invisible: Tsiganes dans la banlieue parisienne?.» dans: Jacques Gutwirth et Colette Pétonnet (eds.). *Chemins de la Ville: Enquêtes ethnologiques*. Paris: CTHS. pp. 53-73.
- Yiftachel, Oren (2006). *Ethnocracy: Land and Identity Politics in Israel/Palestine*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press.